

سياسة فرنسا الاستعمارية في شمال أفريقيا



سياسة فرنسا الاستعمارية

في شمال افريقيا

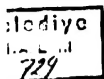


• وهي مقالات • مرة عن مجلة الاهالي الوطنيين (الاروفوايديين) عدد

٧٣ - الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ باريس (٦) في مرة ١٦

من شارع مات - منها السابعة •

ومقولة عن جريدة • الطائر •



• ١٣٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الامين وعلى آله
وصحبه اجمعين .

وبعد فقد ينبر الشك عند الذين ليس لهم علم بما يقتضيه الافرنسيون
من السياسة الاستبدادية في مستعمراتهم الاسلامية وذلك لما اشهره
الافرنسيون عن انفسهم من دعوى المدنية وحب الانسانية واعانة الامم
الضعيفة و... و... الى غير ذلك من الدعاوى الباطلة والاشاعات
الكاذبة .

ولذلك استصوبنا ان ناتي هنا برسائل كان قد نشرها كاتب كبير
في « الطائفة » وهي التي يمكننا ان نقول عنها انها « الجريدة الرسمية
الافرنسية » والتي هي على كل حال جريدة نظارة الخارجية الافرنسية
ومفالات كانت قد نشرتها مجلة الاهالي « لاريغو انديجين » الافرنسية ،
وذلك ليكون لنا من شهادة الافرنسيين انفسهم اقوى مؤيد للتم التي

وحجتها ضد مبررى السياسة الاستعمارية الفرنسية فى شمال افريقيا المدعين انهم من امة مبدؤها حماية الامم المظلومة والاخذ بيد الضعفاء . وقد يستبعد بعض الناس ذكر ماسناتى عليه فى سياسة الاستبداد الجارية بالمستعمرات لولم نقل ان هذه الاستقادات صادرة عن افرنسى وهذه المقالات نشرت بصحف افرنسية ايضا .

وهاى الرسائل :

- الرسالة الاولى : خطورة مسألة اهالى المستعمرات الوطنيين .
 - الثانية : طريقة الحكم بالعرف الحالى .
 - الثالثة : نتائج طريقة الحكم بالعرف .
 - الرابعة : هل يفيد كون المستعمرين اصحاب امتيازات ؟
 - الخامسة : وسائل إيجاد المساوات المدنية وتوطيدها .
 - السادسة : ضرورة وجود رابطة بين اهالى المستعمرات الوطنيين وبين الدولة المستعمرة .
 - السابعة : فى الاستعمار .
- وهذه الرسائل السبعة هى التى نشرها جريدة « المطان » اسان حال وزارة الخارجية الافرنسية .
- وتلى هذه الرسائل مقالة لخلعة الاهالى الوطنيين « لاريهوانديجين » فى موضوع « مسيو لوتو » ومسألة الاهالى الوطنيين ، ثم مقالة المسبوع « فاسنون فالران » فى موضوع « حوادث تونس » وهى مقالة ضمنها

احتسابه عقب تلك الحوادث . ونشرها في المحلة المذكورة
وتلى هاتين المقاتلين بذ نشرتها هذه المحلة عن بقية المستعمرات او الاقطار
التي ترحو فرنسا الاستيلاء عليها واستعمارها : كالجزائر وتونس والمغرب
الاقصى والهند الصينية ولاوس ومدغشقر وافريقية الغربية وبلاد المغاربة
الصحراوية وارحاء خلد الاستواء في افريقية وافريقية الوسطى والسواحل
الصومالية .

فهذه هي الرسائل والمقالات التي عزمنا على نشرها لكي بمحصر
الحق ولا يكون للافرنسيين حجة على من يعترض سياسهم في الاستعمار
من غير اناء جنسهم فقد شهد عليهم شاهد من اهلهم !



فرنسا والمسلمون

الرسالة الاولى

خطورة مسألة الاهالى الوطنيين

هذه الرسائل التي جمعت تحت عنوان : « كيف تشكل افريقيا الشمالية » نشرت اولا في جريدة « الطلس » كما اخبرنا من قبل ثم أعاد كاتبها نظره عليها وادخل عليها بعض تحريرات ثم نشرها في مجلة الاهالى الوطنيين « لاريفوانديجين » ومقصده من ذلك ان يظهر لآخوانه الافرنسيين كيف يجب ان يصلحوا تشكيل افريقه الشمالية التي « فسدت الاخوال » فيها ولا سيما في الجزائر وتونس سياسة المستعمرين السياسيين هذه السياسة التي ليست فيها ذرة من مكارم الاخلاق ولا من العواطف الانسانية . فهذه السياسة الذميمة هي التي جعلت لمسألة تماس الاهالى بالوطنيين بالاجاب المستعمرين هذه الخطورة الناشئة عن رد الفعل المتكاديين الضعفين .

وقد كتبت هذه الرسائل بالوضوح والدقة والصحة اللارمعة . ذلك ما بين الشئون على حقيقة احوالها وما لا يحتمل سبيل الانكار او التمليل او انتزاع سواها كان ذلك ما زاء اعضاء البرلمان الافرنسي او غيرهم من

الساة او من الذين تههم مصالح فرنسا الافرنسيين انفسهم . ويظهر للذين لا يعرفون كيف يدرسون احوال الامم حالة الامم المسكينة التي اوقعتها سوء حظها بين برائن رجال حكومة الجمهورية الجهنميين الذين لا يتقون الله ولا يقيمون للانسانية وزنا ولا يباؤون بمواظف الرافة والشفقة التي لم تحل منها الحيوانات ولكنهم تحردوا منها بموامل الاطماع التي تقسى القلوب ولا تترك فيها ذرة من الرحمة .

وان ذلك ليعرف ابتداء تلك البلاد الذين سال بهم سبيل المطامع الافرنسية في اى دركة من دركات الهوان والذل السياسى والاجتماعى احلهم رضاهم باستيلاء اشدا لامم عداوة للانسانية عموما والاسلام خصوصا على مرافق بلادهم ووضعها يدها على شئونهم السياسيه والمدنيه وعلى شفا اى جزف هار اوقفهم استسلامهم لارادة هؤلاء الاعداء الالقاء . ولقد تساءلت المجلة عما سيكون عليه موقف المستعمرين بموضوع خطر الطرفه السياسيه المبث على مصالح الافرنسيين انفسهم وقال هل يتنازلون عن امتيازاتهم عن طيب خاطر وعن رغبة منهم ؟

ثم اجابت بان المستعمرين الذين يستعمرون يمكنهم ان يصنعوا ذلك قبتنازلوا عن هذه الامتيازات التي تعافها الانسانية ولا رضاهم الاضمار المحرمين .

واما المستعمرون المشتغلون بالسياسة فلا يمكن ان يقوموا بذلك ولا يجوز ان ينتظر ذلك منهم لانهم هم علة الطلل وجبرئومة البلاء الذى حاق بتلك البلاد السيئه الحظ .

واذا قلنا وجوه الافرنسيين الذين لهم علاقة بها - وكل الافرنسيين كذلك - وجدناهم من اولئك المستعمرين السياسيين او من الماعدين على سياسة هولاء المستعمرين .

ولذلك فلا يمكن ان يؤمل منهم ان يغيروا سياسة انبوعها ولا جلبة فطروا عليها .

ولا صحة لذلك الامل الذى اظهارته المجلة من ان تنطق الدولة « المستعمرة » بالحلق ولا لذلك الاستسلام الذى ابدته بقولها ان حظ الرعايا والمحميين الافرنسيين بين ايدي فرنسا .

فان الجزائريين والتونسيين ماجر عليهم الوبال والعناء الاستسلامهم لفرنسا .

ومما هو حدير بالملاحظة ما رشح في اذهان الافرنسيين من ان فرنسا ستتمكن من الاستفادة بوضعها الحماية على المغرب الاقصى استفادتها من من القطرين الجزائري والتونسي استفادة سيكون لها تأثير على مستقبلها وهذا ما حصل تلك الحريضة تقول . ان فرنسا بزيادتها لمكانها بوضع الحماية على المغرب الاقصى ستزيد بنسبة جسيمة تأثير شمال افريقية على مستقبلها وان هذا التأثير سيكون اما حاسرا سميما واما محل حسيو مة عليها وذلك بحس السياسة التي ستبناها نحو الاهالي المسلمين .

ومن ذلك ينبغي اولا اعتقاد الافرنسيين بإمكان وضع فرنسا حاجتها على القطر الذي لم تستطع ان تتقدم في داخله منذ تهجمها عليه طلما

وعدوانا . ونانيا ان الافرنسيين مهما طهروا بمظهر المخالف لسياسة حكومتهم فانهم في الحقيقة مشتركون في اطماعها راغبون في الاعتداء على استقلال الممالك الاخرى ولاسيما الاسلامية منها وانهم يخالفون الاشخاص - اشخاص رجال الحكومة - لغايات شخصية ولكنهم لا يخالفون التيار المتدفق من تمسبهم الذميم وحقدهم على المسلمين .

وبما يؤيد ذلك قول المجلة فيما بعد : اننا لبنا الى الآن مترددين بين خطتين متناقضتين وان عدم التصاق خطتنا وعدم ارتباطها بمدان أزمة ستظهر قريبا اذا لم يستقر رأينا على اتخاذ خطة ثابتة .

فخطة الحكومة الفرنسية في الجزائر وتونس وفي المغرب الأقصى - اذا تم ما يرجونه من وضع يدهم عليه وتثبيت سلطتهم في انحاء - هي خطة بيئة للتزدد الواقع في تطبيقها وان الواجب على الحكومة الفرنسية ان توحيد هذه الخطة او بعبارة اخرى جعلها اكثر ارتباطا والتصاقا او بعبارة اصح جعلها مبنية على عنيزة قوية لا يحصل فيها تردد ولا احجام ! فكأنما لم تكف تلك العزيمة التي جعلت خطة الاستعمار الفرنسية خطة جهمية رأى الناس في كل انحاء العالم تأثيرها على اولئك الذين تمتثلوا لاشد الامم عداوة للاسلام واشد الدول عداوة للخلافة الاسلامية اذا قارنا بينهم وبين الامم التي استولت الامم الاخرى عليها . وسرى في بقية الفصول ما يوضح الحالة السيئة احسن توضيح .

وبشر الافرنسيون ان شمال افريقيه يقطعه نحو الخمسة عشر مليوناً وان الافرنسيين سيضطرون الى ادارة شئون هذا المدد الكبير بهذه

الادارة التي يزيد بها صعوبة اعتقادهم ان المسلمين امة جامدة لا تقبل
التغير ولا التبديل . وبلاحظ الكاتب ان هذا الاعتقاد لا اساس له
من الصحة .

وبلاحظ ان الامة التي كانت من قبل متفككة لا ارتباط بين اجزائها
اعدم وجود المواصلات المقربة للجزء الآخر قد صارت الآن مرتبطة
بالسك الحديدية والتلغراف وبالجراند وخصوصا الحمة جراندا لافرنسية
التي سارا نشاؤها حديثا والتي يتفق محرروها فيما بينهم على كتابة
ما يكتبون .

ان افريقية الشمالية (بما فيها تونس والجزائر والمغرب الاقصى
مجنمة) مأهولة بمحوصه غير مليونا من الاهالي الوطنيين الاصليين
الذين سيكون علينا ان ندير امورهم .

ولقد بقي الناس مدة طويلة يعتقدون ان هؤلاء الاهالي المسلمين
جامدون ومستصون على اى تغير . ولكن ليس هناك شئ من ذلك
ففي الجزائر وتونس اللتين هما خاصيتان لنا منذ مدة طويلة ترى
ظواهر امرين عاملين على تغير احوال هذين القطرين وهذان الامران هما :
اولا — كان الاهالي قبل استيلائنا على الجزائر وتونس متقنين
جماعات ليس بينها وبين بعضها الا قبلا من العلاقات وليس لها مع بعضها
علاقة اصلا . ولكن في هذه الايام نجد امم خضوعهم لسلطة واحدة
عاملا على ان يوجد عندهم وحدة احساسات لم يعرفوها من قبل . فاهم
بوجود مسيطر واحد عليهم جميعا صاروا يشعرون بان حظوظهم متضامنة

متكافئ وان ذلك لمحسوس الآن في الصحافة الاهلية التي كان انجهاها
حادثا خاصا بهذه السنين الاخيرة .

وان محرري الحس او البيت الجرائد الاسبوعية التي تصدر سواء
في تونس او في الجزائر ليعرفون بعضهم ويتراسلون ويتداولون ويشتركون
في طرق المواضيع الكبيرة . .

وان هذا الاشتراك في الاحساسات لا يمكن ان يزيد بزيادة اتصال
اجزاء افريقية الشمالية وتكوينها لمجموع مشكل تشكيلا متينا بطرقنا
الحديثة وتلفرافاتنا ومحافتنا وبانتشار تعليمنا المستمر .
لم يكن يخاف قبل الان الا من الحركات الثورية العامة .

ثانيا — ان التعليم ينتشر في بعض مراكز الجهات اقبله اني
اني اليها مديرون مبالون الى العرب افتحت فيها مدارس عددها كاف
تقبل ربحو المصنف من الاولاد الذين هم في سن للدراسة (مركز
دراج الميزان المختلط ٤٩٠٤٦٨ وطني - ٢٤ مدرسة اهلية - ١٩٠٣٨
تليد من ٩٠٨٥٠ تليداً موجودين في تلك الجهة)

وان هؤلاء الاطفال لداثبون جداً على الدراسة . فكون بناء على
ذلك اتم في بعض الجهات نشأ نابة تستعمل اللغة الافريقية بطلاقة تامة .
ومن جهة اخرى اذا كان عدد الشبان المسلمين الذين يرغبون
في تعليمنا احمالي - لا يزال ضعيفا فانه ليس مما لا يذكر اذان في المدرسة
الصادقية في تونس ٣٦٢ تلميذاً واحداث سنة ١٩٠٩ تين انه كان
في مدارس الجزائر ٥٥٦٢ .

فبعضهم يستمر في الدراسة العالية الى ان يصيروا دكاترة في الطب او في الحقوق .

فالآن هذه الوسيلة تتكون نجة متعلمة لم تكن قد وجدت من قبل . وان من طبيعة الامور وذلك كما رؤى في مصر وفي الدولة العثمانية وفي ايران وفي الصين ان هذه النجة المتورة تتمكن بسرعة من القبض على ازمة الافكار في افريقية الشمالية كلها . فان هذه النجة عندها افكار . ومنى ظهر لكثرة الاهالي الوطنيين ان هذه الافكار يمكن ان تساعد على اصلاح حفظها عبر هذه الافكار قوة وتأثير لا يهاوه .

وقد رأى الناس لذلك مثالا في تونس بمقاطعة التراء . فالى منظر تقدمه هذه النجة التي تتوجد الراى العام للاهالى ؟ انما تقدم لها المنظر الذى كنا نبديه قبل وجود هذه النجة . وانما بنطينا اياهم في مدارسنا وبتلقينا لهم مبادئ العدل عندما كنا نحمل الاهالى الشبان الذين يحكمهم ان يحكموا على ما يجدون حوالهم . وماذا زرعهم ليحكموا عليه ؟ حكومة استبداد وظلم وخوف لا يملكون الا ان يوجد عندهم عبر عاطفة الضمير .

وكيف لا يرى احدا ان هذا الاهال بل هذه الفئة من الشهور التي هي ايضا من عدم التبصر التام تعرض مستقبلهم لثباتنا للضيق ؟ فاذا كان يتفقد ان مبادئ العدالة المؤسسة عليها الجمعية لا يمكن تطبيقها في افريقية افلا يحضى الضل السليم بان لا يسل هذه المبادئ للشبان الوطنيين ؟

وفي هذه الحالة تقضى علينا الحكمة ان نضع ضد مانضع الآن .
 فيجب حينئذ ان نقفل المدارس في وجوههم ، وان نحرم عليهم تعلم
 اللغة الافرنسية التي هي اقوى الوسائل لنشر افكار العدالة . وان نشهر
 حربا عوانا على تلك النجبة المتهورة التي لا يمكنها الا ان تكون عدوتنا
 بتأثير طريقة الحكم الحالية . وان نجعل الاهالى الوطنيين كلهم في الجهل
 والضعف والذل والهوان

ولكن يجب ان لا ينحني الانسان عن نفسه انه قد فات الوقت لمحاولة
 الرجوع هكذا الى الوراء . ولقد تغير الاهالى الوطنيون فلم يبق للخوف
 تأثيره السابق عليهم ولما اخذ الشبان السبعة التونسيون في يوم ١٣ مارس
 الاخير . كما المقصود من ذلك بديها توقف مقاطعة التزام . ولكن
 لتحقيق هذا الزجاء تماما . لان الوطنيين كانوا قد بدأوا المقاطعة للحصول
 على مساواة الوطنيين للابطالين في المعاملة . واما الآن فان انضمت الى
 هذه الفئة عدة اخرى الا وهي ان السبعين الف مسلم يستمرون على
 المقاطعة للاحتجاج . معتقدين انهم لا يريدون ان يعاملوا معاملة القطعان
 من الإعدام .

ومع ذلك فلنمض ان هذه السياسة الحازمة سياسة سد الافواه
 يمكن ان تتجلى في الآراء نتحاب ؟

اولا — مد ثمانين سنة لم يستوطن الجزائر الاسعمانه واثنتان
 وخمسون الف اوروي . وفي مدة ثلاثين سنة لم يقم في تونس غير مائة
 وخمسون الفا .

فاذا بقيت الحال على هذا المنوال فانه تلزم قرون لبساقى عدد السكان الاوروبيين عدد الاهالى الوطنيين الاصليين وينتج عن ذلك ان طريقة الحكم بالضغط على الاهالى الوطنيين تجعل النازحين منا الى تلك الديار لا يتوطنون فيها الا توطننا عبر حقيقى وتصبرهم دائماً الى احتياج الى قوة عسكرية من الدولة المستعمرة لاجبار الاهالى الوطنيين للرضوخ الى هذا الحكم الشديد الوطأة .

ثانياً — ان افرنسيي الاصل قليلو العدد بين الاوروبيين فهم اربعون الفا فى تونس وثلاثمائة واربعة آلاف فى الجزائر .

فهم من جهة طوى عدد الطلبة عليهم ومن جهة اخرى غمرهم عدد الاسباين . فحظة الضغط تمنع الافرنسيين من امكان الاعتماد على النصر الوطنى واستخدامه ضد النصر الاجنبى .

ثالثاً — ان الاقتراء (للخدمة العسكرية) موحودى تونس منقطة مدة طويلة وقد ادخل اخيرا الى الجزائر . ويؤمل ان تستفاد منه قوى عظيمة .

فاذا كننا نأخذ هذه القوى من اهالى مستائين منا فان الجوادث التى جرت اخيرا فى فاس تدلنا على اننا سنعرض الى الوقائع الموقلة : رابعا — اذا كان هؤلاء الحمسة عشر مليوناً يفلون طوعاً برجئهم ساطنا فانهم يضيفون قوة عظيمة لفرنسا .

والكن اذا كانوا يبقون مستائين فان افرقية الشمالية تكون سببا لصف بلادنا الى حد لا يمكن مداواته .

و في حالة حدوث زوبعة سياسية فبدلاً من ان يستمد منها يضطر
حينئذ الى استخدام قسم من الهنود الافريقيين لمراقبة اهالى المنطقة
وايقافهم لدى الطاعة .

ولكن اذا كان يفكر في ان مبادئ العدالة عندنا يمكن تطبيقها
في انحاء افريقية الشمالية كما تطبق في فرنسا نفسها - وليس لنا ان نبدي
لقرائنا ان هذا هو رأينا - فيجب حينئذ ان لا يكتفى بتصريحات قاصرة
على الاقوال بل ان تطبق الافعال على الاقوال .

ولقد اقر مجلس النواب جلسة مرات ان يطلب من الحكومة اتخاذها
في افريقية الشمالية سياسة المدنية والعدالة وصرح بان غيراته السياسة
لا تاتي بخبر في تلك الجهة ولا يحقق امل فرنسا وينتقد فيها هناك السياسة
المدنية والعدالة اللذين هما امران من الامور التي تشغل مدارسنا مثلاً
متواصلة في تعليم نخبة الاهالى ما هيتهنا .

وقد سارت هذه النخبة لانتجها فبعد ان جهزت النخبة الوطنية
بهذه الكيفية هل يمكن تصور انها لا تدرك مخالفة افعالنا لاقوالنا ؟
ان سياسة المدنية والعدالة لا تشمل انتخاب جلسة خطط للسلوك بل
يجب ان تضمن كاول نتيجة لوجودها انتهاء حكم العنف الذي نجبر
الاهالى على تحمله .

ان هذا الحكم معروف قليلا جدا من افريقيي فرنسا . ولوحات
لهم عنه فكره جلية لراى فيه اكثر الافرنسيين ما يستفظون .

المقالة الثانية

حكم العنف الحالى

قال ذلك المكاتب :

نعودنا فى اثناء دور الاسنيلاء والمكافحة من سنة ١٨٣٠ الهـ
١٨٧١ ان ترى ان تلك الدبار عدوا يجب علينا انقاء الرعب فى نفوسهم
وغرس الخزع فى قلبه ناشد العقوبات صرامة ونعودنا ان نجد المستعمر
من اثناء افرسة معرا على اذلال ابن تلك البلاد ذلك العدو المبين .
وبقيا - بعد اربعين سنة من صلح وسلم وامان نينظر الى
الوطنى نفس العين التى كنا نخطر بها اليه فى دور القتال والقراع
ولقد نوارى المحاربون الافراسيين فى اثناء ثورة ١٨٧١ . فى اجسادهم .
ومع ذلك فان افرسه لاتزال تعاقب الابناء على ثورة الآباء . فها ذا
جنا هؤلاء الابناء ؟ ولما ذا تعاقبهم افرسة ؟ .. من ذا الذى يستطيع
ان يجيب على هذين السؤالين بخواب معقول ؟ ..

ان الاهالى الوطنيين لابرالون الى الاسر وسر كثر المقتولين المتهورين
المحكوم عليهم ان يؤدوا الى الغالبيين القاهرين حزية قاصمة لاظهر تنوء
تحت عبئها الحلل الكواهل !

وهذه الغرامة القادحة تبيخ عليهم ~~بكل~~ كل من أولهما عدم المساواة في حمل المفارم والاعباء الحكومية . وثانيهما عدم المساواة في الاستفادة من مفارم الميزات .
عن المساواة في المفارم والاعباء :

املاك الوطنيين في الجزائر مفروضة عليها ضرائب المحصولات وضرائب الماشية . واما املاك الافرنسيين واليهود فلم تفرض عليها ضريبة .
وفي سنة ١٩٠٨ وهي آخر سنة توجد لدينا احصاءاتها الزراعية نجد ان الاهالي الوطنيين قد اخذت منهم ضرائب بمقدار ١٧ مليوناً على ٢١٤١٩٠٧٧٥ هكتاراً مزروعة من قبل هؤلاء الوطنيين في حين ان ٥ الـمئة واربعة وتسعين الفا ومائة وخمسين هكتاراً ، التي يزرعها الاوروبيون لم تأخذ حكومة الجزائر عنها شيئاً واحداً !!!

وهذه الامتيازات قد اوجبت نوعاً خاصاً من التجارة قال الاهالي الوطنيين يقيدون مواضعهم في سجلات الحكومة باسماء مستعمرين افرانسيين او باسماء يهود ليتخلفوا من شديـد ضرائب الحكومة الباهظة بتقديم اجر اخف نقلاً من تلك الضرائب .

وفيه ذلك قال الاهالي الوطنيين مرعمون على كثير من انواع « السخرة » لايشك فيها المستعمرون ولا اليهود : - فن « سخرة » « سخرة الفانات » « سخرة » « الجراد » الى سخرة التفتيات الرسمية . الى « سخرة » الضباط والشرطة في المدن وقداً في مسبو جوار هذا النوع

الآخر من « السخرة » اما ولكن كثيرا من البلديات في بلاد الجزائر لاتزال تستعملها وقد قدر احد الضباط الافرنسيين في كتاب نشره عن « الاستعمار » الافرنسي في شمال افريقية تقديرا صحيحا لمبلغ مائتساوية قيمة هذه الاشغال فانه قدره بخمسة واربعين الف فرنك عن الناحية الواحدة المختلطة التي تشتمل على خمسة وعشرين الف ساكن .

فيكون الوطنيون بذلك ايضا يدفعون عدة ملايين وهي ضريبة خاصة وجيدة في نوعها .

وفي تونس قد توسلوا ايضا بطرق عجيبة وجبل غربية الى جعل الاوروبيين لا يقدمون الضرائب المقررة . فهم لا يدفعون لاضريبة شخصيه ولا ماطية ولا مكلفيات تقديه . اي لا يدفعون شيئا من هذا القليل اومن غيره لاعم مزارع كرومهم ولا عن مزارع علفهم وانما يدفعون فقط حظه من عشرة من ضريبة مزارع القمح والشعير .

ويوجد بناء على ذلك في الوقت الحالي في الدمار التونسية تماماته واربعه وتسعون الف هكتار من الاراضي المماعة من الضرائب لا يسلم من املاك مستعمرين اومن املاك الاحاب . — — — — —

هنا صارت الكان الاحاب يميزين بهذه الامتيازات الخاصة بهم عن الاعالي الوطنيين ومشكلين لطبقه اعلى كبا في معاملة الحكومة لها عن سكان البلاد المسلمين . — — — — —

عدم المساواة والتافع ان عقد النية على جعل الوطني المسلم محروما من حقه وحقه في الانتفاع من قسم الميزانية . — موجود ومدون بشكل ظاهري في قوانين الجزائر .

وان ايرادات ضرائب الاستهلاكات المجموعة والمدونة تحت اسم عوائد البحر - تبلغ قيمتها نحو الثمانية ملايين في كل عام - لتقسم بين النواحي بحسب نسبة سكانها .

ففي النواحي المشتركة التامة الاختلاط جعلت قاعدة الحساب فيها مراعاة ان الاوروبي الواحد يساوي ثمانية اشخاص من المسلمين وان هذه الطريقة في الحساب يمكن ان يوجدوا لها مبررا من ان الوطني المسلم يستهلك من الخواصج الضرورية اقل من الاخرى :

وفي النواحي المشتركة الاخرى لا يقبلون نسبة ثمانية مسلمين الى افرى واحد او يهودى واحد . بل افروا نسبة اربعين مسلما الى افرى واحد او يهودى واحد اى ان الافرى الواحد او اليهودى الواحد يساوى اربعين مسلما في نظر الحكومة التونسية الافرنسية .

على ان المسلم التونسي سواء كان قاطنا ناحية غير تامة الاختلاط والاشراك او كان ساكنا في ناحية محتلطة عادية - يبقى مقدار استهلاكه من اندى واحد في الحالتين .

فمن اين اين حينئذ هذا الفرق ؟

آتى من هذه الوجهة : الا وهى انه جئت ان الاوروبيين قليلو الصبة في النواحي غير التامة الاختلاط والاشراك . رعت في جعلهم يتمتعون بالاستفادة من تلك العوائد ولو كان ذلك بصورة تضر بصالح الاهالى المسلمين اصحاب البلاد .

فهذا النص فافتاح باب هذه الطريقة الراسية جعل البلديات

الجزائرية تعامل الوطنى المسلم بالطريقة المألوفة التى هى نتيجة طبيعية لذلك .
وان هذه البلديات مستمرة القرائح فى استنباط الوسائل لاجبار المسلم على
تقديم الضرائب . ولو كانت هذه الوسائل عبر مقبولة شرعا . ولكن عندما
يجب ان اتفاق الاموال المجموعه بهذه الطرق المستكبره ، يصبر الوطنى
المسلم كما لم يكن .

وان الوجود والاشكال المؤسسه عليها النواحي التامة الاختلاط .
لتسهل وتيسر لهذه البلديات طرق الخروج عن الحدود فى اقتراف
المستكبرهات من الاستبداد والاستعباد والنصب بكل الوسائل . - اذا
كان لهذه البلديات ميل الى هذا الامر .

وبالنظر الى ان الازور بين قليل عددهم فى هذه النواحي وان هذا العدد
القليل لا يدفع ضرائب او يدفعون ضرائب ضعيفة المقدار جدا ، فان
هذه النواحي التى يبلغ عددها ٢٦٨ لم تكن تتمكن من الحياة ولم تكن
لديها ايرادات اخرى . -

ماذا صنعوا ليوجدوا لها ارباب حياة ؟ - فتموا اليها دمويل محلية
تكون ضرائها مراثيات لتلك المدييات غنية كثيرة الاموال . -

وهامى بعض امثلة توضيح الطرق التى وزعت بها الاهالى فى هذه النواحي :
هشبر - مجد - ٤٣ افرنى و ١٦٥١ مسلم - فتلط الطرشرة
٥٠ افرنى و ٢٣٥٣ وطنى مسلم ، مقلع ١٥١ افرنى و ٨٨٦٠ مسلم .
وليس ١٠٦٤ افرنى و ١٢٧٧٩ وطنى مسلم ، تيزى وزو ،
١٠٨٧ افرنى و ٨٦٦ و ٢٧ مسلم وطنى .

فيري من ذلك ان الافرنسيين يكونون الاقلية التي تكاد لاتذكر من جهة العدد وان الوطنيين المسلمين يكونون الاغلبية العظمى . فما هي حقوق هذه الاقلية التي تكاد لاتذكر ؟ - حقوق استبداد مطلقة .

وما هي حقوق هذه الاكثرية العظمى ؟ - لاحق لها قطعيا ! ان الانسان ليستصعب ان يعتقد عدم وجود حق واحد لهذه الاكثرية العظمى . ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها ان هذه الاكثرية لاحق لها !

فالوطنيون لا يمكنهم ان ينتخبوا او يمينوا اكثر من ربع عدد اعضاء المجلس البلدى وهؤلاء الاعضاء الوطنيون لاحق لهم في انتخاب عمدة المدينة ومعاونيه . فيكون الافرنسيون في حل من عدم اقامة وزن لهؤلاء الاعضاء الوطنيين ومن عدم الاهتمام بهم . وان الثلاثة والاربعة افرنجيا الذين يكونون الجالية الافرنسية في هنشير سجد يجب ان يكون منهم من ١٢ الى ١٥ منتجا .

فهؤلاء الاثنا عشر او اثنى عشر منتجا يقضون بايديهم على ازمة مصالح التي تؤسستها واحد وخمسين من الاهالى الذين يسكنون تلك الناحية والذين هم في حالة نشبه تماما حالة اليهودية .

ان الميزانيات العامة لحكومة الجزائر وللولايات الجزائرية عدماتكون مكنسية للمنافع العمومية - يمكن ان يقال ان المسلمين ينتفون منها كما ينتف. الافرنسيون المستعمرون ، ولكن في المصروفات المتعلقة بالمصالح

الحلية - وعلى الاخص في مصروفات البلديات - سواء كان الامر عائدا على محاكم الصلح او على مراكز الشرطة (البوليس) او المدارس او القبول في المدارس على مصاريف الحكومة - او على طرق المتافع المنطقية او على حفات المياه او الاسواق - فان المستعمرين يجمعون لانفسهم معظم مبالغ الاعتمادات . واما المسلمون الوطنيون فحسب انهم لا حق لهم في ذلك أصلا على اى وجه كان .

وننتج كل ذلك ؟ يمكن ان يعرف الانسان ما يمكن ان تكون . ففي تذكرة كتبها على بن فكار على الهجرة من تلسان يلاحظ كما يمكن الانسان ان يراه حول هذه المدينة . فكل الجهة تشتمل على ١٠٠٣٤٥ افرسي و ٢٤٠٧٠٠ ولى فهو لاء المسلمون هم الذين يدفعون مقدارا كبيرا من ميزانية البلدية ومع ذلك فانه بمدارعة وتمايل عام من وجود الافرنسيين في ديار الجزائر . - لا توجد طريق واحدة يمكن ان تسير فيها العربية للذهاب الى جامع سيدي ابي مدين وسيدي العلوي وزوايا زواياين الخاليتين الثميتين اللتين هما اخر ما ازدان به اترق النساء والترويق العربي في نهال افريقية

فهذان الايران الجليلان لا يحب لهما سوى انهما جدا في قريتين جميع - سكانها وطنيين وعسا ايه لا يوجد بينهم متحجب - اودوني واحد . فان فكرة تمهيد طريق الى القريتين لم تات الى المجلس البلدى . وعلى ان المسلمين الوطنيين يمكنهم ان يكونوا سعداء عندما لا ينظر اليهم الا بيمين الاهمال وعدم الاهتمام ما صرهم وشأنهم . وحينئذ لا ينظر

الى الحد الذى لا ننظر اليهم فيه الا بين السخط الذى لا نرى فهم الاماويل ولا تريد بهم الا شرأ .

وفى ناحية ميرابوا بحكم ٢٠٠ افرنى ٧٩٥٦ وطنيا مسلما .
فهؤلاء الوطنيون المسلمون لم تفتح لهم مدرسة واحدة بل ان المعاون السيد اسماعيل لما طلب فتح مدرسة لهؤلاء المسلمين وجد اشد معارضة من المجلس البلدى الذى لا يريد ان يكون هناك تعليم اسلامي للمسلمين .
وان هذين المثالين ليمكثان من معرفة مايجرى فى البلديات الجزائرية ومن الحكم على افعال هذه المجالس وعلى نياتها نحو المسلمين الوطنيين واننا لا نتعرف مبالغه اذا قلنا ان ذلك من محازى امتنا .

وبإى وجه تنبرر هذه الضرائب الفادحة الخارقة للعادة التى ضربت على الوطنيين بل التى ضرب بها الوطنيون ضربة تبرح بهم الآمها ؟
لا يوحى نرى بهذا هذا الظلم الجلل غير ... غير حق مفتيح البلاد فى الاستبداد والاستبعاد !

وكيف يتبرر توزيع مصروفات الميزانية على هذه الطريقة التى تجعل الاستفادة من هذه المصروفات والتمتع بها قاصرة على الافرسيين المستعمرين دون اهل البلاد المسلمين ! هذا الحق ايضا ، حق المفتيح المدوخ للبلاد !
فهذه العشرون مليوناً من الضرائب الخارقة للعادة والتى نجبر الاهالى المسلمين على تقديمها فى كل عام ما هى فى الحقيقة ومن الاس لا جزية حرب حقيقه .

بل ان ايرادات الضرائب العادية التي يستفيد منها الافرنسيون
المستعمرون ويستمتعون بها دون الوطنيين المسلمين ما هي ايضا لاجزية حرب .
واننا نندم من ان الوطنيين المسلمين لا يعترفون بحجرتنا ولا يشكرون
فضلنا ولا يفتنون علينا اكثر مما يصنعون !



المقالة الثالثة

نتائج الحكم بالاضطهاد والعنف

ان « المستعمرين » الافرنسيين ومن هذا حذوهم وعد في زمرتهم
« مفقون من دفع قسم من العوائد » ولكنهم بالرغم عن ذلك يتصرفون
تصرف الملك المطلق الاستبداد في صرف الميزانيات .

وان وجود هذه الامتيازات التي يمتاز بها المستعمرون الافرنسيون
واليهود لذو وخامة وخطر عظيم وذلك :

لانهم ينفقون المداوة بصفه دائمة بين المنصرين . وبما ان الاهالي
المسلمين هم الذين يحملون عبأ الغرم المبني عليه غم المستعمرين فلا
يمكن اصلاح حال المسلمين الوطنيين الا باحدى الطرق الثلاث الآتية:
اما تقليل غرمهم وتخفيف نقل احوالهم . وهي ما يستدعي جعل
المستعمرين يزيدون مقدار ما يقدمون من العوائد . واما اعطاء الاهالي
المستعمرين حصة حسنة في مصاريف الميزانيات . وهو ما يتبع تقليل حصة
اولئك المستعمرين في الاستفادة من تلك المصاريف . واما منح المسلمين
الوطنيين حقوقاً سياسية تسمح لهم بطلان الاصلاح المؤدى الى حصولهم
على الامر من التقدمين .

وان المستعمر الذي حصل على الامتيازات المجعفة بمصالح الاهالي

المسلمين لابد من ان يحميه حب المحافظة على هذه الامتيازات والحرص على بقائها ، خصما عنيدا وعدوا لدودا للوطنى المسلم الذى تستدعى مصلحته تقليل مضار الامتيازات .

ثانيا . ان وجود الامتيازات الحالية يحدث في الموائد والاخلاق تأثيراً وتغييراً . وذلك لان المستعمرين عندما يرون ان الاهالى الوطنيين المسلمين ينصب حقهم رسميا لا يمكنهم ان يمنعوا تأثير سريانه ذلك الى معاملاتهم الخاصة لان ذلك في طبيعة البشر . وكيف ينسون في مخالطتهم للوطنيين ما تذكروهم به المؤسسات الادارية وغيرها كل يوم من انهم فاتهم بلاد هؤلاء المسلمين وسادتهم الدين يقضون بايديهم على زلمة السلطة ولديهم الحول والقوة الذين يسيطرون على الاهالى الوطنيين . وكيف لا يستفيد الذين لا يراعون ما يضر به الوجدان والضمير ليخرجوا عن الحد في استئثار سوء حالة المسلمين عندما تسنح لهم فرصة موافقه .

ثالثا ان امتيازات المستعمرين تمنع اداراتنا الافريقية من التطهر في شئون الضمير المشتركة بالزراعة اللازمه . بل تحجبها ان تحذف خطة تكون دائما ضد المسلمين الوطنيين .

وهنا اشد تأثير هذه الامتيازات خطورة وخطرا . فان واجب اطلاع امرية على احوال تلك الافطار منوط به الادارات . ووجوب تلك الامتيازات يجعل في خارج الامكان نادية ذلك بصرف واخلاص .

وانه ليس من العدل ان يقال ان هذه الادارات تريد السوء للاهالى الوطنيين المسلمين . فانها خصوصا فى السنين الاخيرة قد اشتغلت بنشاط فى اصلاح احوال هؤلاء الاهالى المادية . موجدة على قدر امكانها مؤسسات المعاونة والموااة . ولكنها بما انها مكلفة بتطبيق حكم الضف الذى يجبر المسلمين على دفع الغرامات الباهظة لمنفعة المستعمرين فانها لا يمكنها ان تصنع غير السير فى السيل الذى تدفعها فيه ضرورات هذا الحكم .

- واولى هذه الضرورات هى منع اى مناقشة كانت فهذا الحكم الذى لا يمكن تبرير وجوده لاشرا ولا بكونه وسيلة نافعة . - لا يمكن ان يدوم الا بالسكرت عنه وعدم الكلام فيه . ولذلك فان قوة هذه الاحوال تؤثر بحمل ادارتنا على اعتبار طرق القاء الرعب فى قلوب الاهالى المسلمين من الازمة لتوطيد الامان لان هذه الوسائل تقيد هؤلاء الاهالى باغلال السكون الذى يجعلهم بكماء والطاعة العمياء التى تجعلهم انصاما مسخرة مبررة .

ونظراً لاجتياج ادارتنا الافريقية الى الاستبداد المطلق لاجبار المستعمرين على احترام الامتيازات التى يستمتع بها المستعمرون . - فانها تسعى فى تبرير هذا الاستبداد بادعاء وحبوب جعل الوطنيين المسلمين يسيرون فى زرقهم داخل دائرهم الخاصة بهم . ، وما ذلك الا أسلوب مقبول قولاً للدلالة على ان هذه الادارات لا تريد ترقية هؤلاء المسلمين اصلاً .

ان كل مدينة تتكون من امرين : الاول هو العنصر المعنوى
الناتج عن جهاز خاص مركب من المعتقدات والثانى هو العنصر الادبى
الثانى عن العلوم والمعارف فاذا اعتبرت في المدينة العربية المزينة الادبية
الخاصة بها ، ضرورة ، فتكون النتيجة المحتم الحصون عليها هي انه
ليس هنالك ما هو اهم من المعتقدات المعتبر انها تلك المزينة الادبية
ولكنه يجب حينئذ ملاحظة ان هذه المعتقدات المعتبر انها موحى بها
من الله . - لا يمكن ان ينتظر حدوث تغير وتبدل فيها - ولا معنى
حينئذ للكلام على حدوث ترقى في هذا الشأن .

واذا كانت ترى ترقية العنصر العلمى في المدينة العربية ، فادع رايهم
المستحيلات امكان التفكير في الوصول الى ذلك بالترقى الطبيعى للعلم
العربى . لانه لا يوجد علم عربى كما انه لا يوجد علم افرسى . فان العلم
واحد . وهو واحد في كل البلاد . هذا هو العلم في حد ذاته .
فان كانوا يريدون ترقية المسلمين علميا فهذا هو الترقى الوحيد
الذى يجب تلقينه لهم ولكن هذه المعارف الحقيقية اذا انتشرت بينهم
فلا بد من ان يكون لها التأثير الذى كان لها على غيرهم في كل زمان
وكل مكان : اى انها تضعف المعتقدات العتيقة عندهم . وعلى ذلك يجب
الاختيار بين امرين : اما ان يجتهد في حبس المسلمين في دائرة عقائدهم
وذلك بادعاء تركهم في دائرتهم الخاصة بهم ويحرمهم بذلك بحكمهم عليهم
بالجهود والتدنى في التفاضل الابدى ، او ان تعطى لتعليمهم الصفة العلمية
الحائز عليها تعلمنا . وهذا نتيجة اعتمده تغيير ما للمدينة العربية من
الصفة الخاصة بها .

ولما رأت الادارة الجزائرية نفسها محبوبة على الاحتياط بين الامرين اخذت ابقاء الاهالى المداين على الجمود .

انها . بكل تأكيد . لم تحتد ذلك بعد تفكر . ولكن طوعا لاحساس ضرورى ولها على ان لا يمكن وجود ائتلاف بين رقى المسلمين الفكرى وبين بقاء الامتيازات التى انقلت عواتقهم .

ومع ان الحكومة فى افرنسة قد اعلنت جميع الاديان عندها على السواء وانها على حادة بالنسبة لمن حياء .

— سوى باتفاقها فى الراى مع المستعمرين الذين يريدون ان يقتصر تعليم الاهالى الوطنيين المسلمين على تخريج صناع وعمال اهم وجعلها ذلك تفكر فى تحضير برنامج ١٩٠٨ الذى قرروا فيه ان لا يسمح باعطاء المدارس الوطنية الا مبان لا تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ فرنك ولا معلمين الا للذين لا يتقصون الا ستائة فرنك فى السنة . وان العلم الذى لا يدفع فى نظير املحه الا ٦٠٠ فرنك فى السنة هو علم يستريح من تعليمه من يعلمه ... ولا يمكن له ان يغير شيئا من قلة معرفة الاهالى ولا من حالتهم الادبية . وان سوء الخطر جعل انه لم يوجد المعلمون الذين يرضون بهذه القيمة الضئيلة اذ ان علمان المصالح والادارات ومكانت الاشغال يحصلون على اكثر من هذا المبلغ . . .

اما فى تونس فان الادارة لم تأخذ خطتها بصراحة وحرية ضحية فى هذا الشأن كما اخذتها حكومة الجزائر فبرى من جهة ادارة معارف تشكل باخلاص ظاهر (على قدر الامكان) تعليم الاهالى الوطنيين ومن

جهة اخرى ادارة اهلية ، تتبعها ادارة الجامع الخبير ، ترفض رفضا
باتامل التعليم في ذلك الجامع تعليميا عصريا كما جرى ذلك في الجامع
الازهر في مصر - وذلك بالرغم من تشكيات الطلبة ورغبتهم الشديدة
في جعل التعليم في جامع الزيتونة تعليميا عصريا ويمكن ان يمدد الباحث
في وجود التيارين المتنافسين وفي وجودهما في آن واحد ، فمجرد التناقض
الين الذي بدا في سياستنا في القطر التونسي ، في هذه الايام الاخيرة .

وان هذا الخوف من الاسلام وهذا النفور من تعليم الاهالي تعليميا
طالبا ، نتيجتهما الطبيعية ان اداراتنا صارت لتسيء الظن في كل مسلم يصل
الى احلال نفسه في المنزلة التي يستلزمها هذا المصالحات ويتشبه في طولهم
حياته وحده واجتهاده بالاوروبيين فصار الوطني المسلم المتور مع ظهوره
يمظهر عدم التمسك وبالتسامح ، مشبها فيه او بمباراة اخرى مخوفا فيه
ومكروها لانه اصبح كفوا للتمييز وقادرا على الاستعداد خصما للدوداء ،
بسبب ذلك ، لاحكم الذي يرغم اهله وذويه على الخضوع له .

وان اسطح برهان وادعم حجة لا يمكن الحدال فيها . فمفضلان
هذا الكره للوطني المتعلم المتور انهم في احزائر وفي تونتي لاياعور
حمل المتعلم تلمنا اورويا مفضلا على غيره في الانتخاب للوظائف الحكومية
المحولة لاطنين . بل بالعكس فان الاطراف الافريقية تحاف من التيممين
تلمنا اورويا ونكرهمهم وتبدمهم عن الوظائف .

وان الادارة الافريقية والمستمرين يعملون لابقاء الامتيازات التي
اقلت عوانتي الوطنيين ولا بقاء حالة الجلود الذي يريد الافرنسيون ان

يبقى المسلمون فيها ، تنشر الاشاعات الباطلة عن الوطنيين . وانهم يدعون ان الوطنيين المسلمين لا يصلح لهم غير استعمال القوة ضدهم وسياسة الشدة في ادارة شئونهم وهى نظرية حسنة وموافقة جد المصالح الذين يفرمون المسلمين كل الغرم لمنفعتهم بفرض الضرائب المفادحة على الوطنيين . ويقولون ايضا ان المسلم متعصب تعصبا لارضاء لشغافه منه . ولكنها نظرية لا توافق ما يميلون لاجله من حصر عواطف القوم في الدائرة الاسلاميه . ويقولون ان المسلم لا يمكن ترقته وابصاله الى الدرجة العاليه من حسن الاحوال الادبيه ، وهى نظرية تكذيبها تلك النخبة من الوطنيين المسلمين الذين ترقوا بمجدهم واجتهادهم من منذ سنين قريه .

وعندما يلاحظ الشبان المسلمون الذين تعلمهم وبشاهدون عظم قوة النبار الحارى ضد جنسهم والذي لا يد لجنسهم من محاولة السير صده للوصول الى العدالة التى يطلبونها . وعندما يحث هؤلاء الشبان عن احد ياخذهم بيدهم وبمنهم على بلوغ ذلك . فاذا يجحدون ؟ يجحدون من جهة مستعمرين تقضى مصالحهم بالتصبر والتشيع بهذا الجنس . جنس اوائك الشبان . ومن جهة اخرى المصالح الادارية التى تعين المستعمرين على جنسهم ماقرآر هذا التشيع وشذازر هذا التقيح المزريين بجنسهم والمضيرين بمصالحه .

ولا يوجد نعمة من رفع صوته معترضا لما يعمل هؤلاء الظالمون ، وذلك لان الاهالى الوطنيين مرغمون على السكوت . وذلك لايمكن ان نصل الحقيقة الى الدولة المستعمره . (افرسة) .

انه لا يوجد في العالم كله حالة اشد ابلاما من هذه الحالة السيئة التي
يتقلب عليها هؤلاء الشبان المساكين .

وانه لم يكن ان لا يتم بذلك . ولكن من جهة اخرى يجب ان
نعرف افرسة وان نتحقق من انه لا توجد حالة اشد موافقة لحمل الافكار
ناقه ويأسه من الحكم الافرنسي والقلوب نافرة ومبغضة وحاقدة على
افرسة . - وادا عرف ان هؤلاء الشبان سيشكلون الرأي العام في المقادير
الكبيرة من المسلمين الذين هم تحت ادارتنا - اذا عرف ذلك فكيف
لا يشعرون ان آلام هؤلاء المسلمين تهدد مستقبل مستملكاتنا في افريقية ؟



المقالة الرابعة

هل من النافع ان يكون للمستعمرين امتيازات ؟

لو لم يكن المستعمرون مضطرين الى المدافعة عن امتيازاتهم التي هي عبارة عن غرامات المساجين مرغمين على تقديمها - لما وجدت البضاعة والمداوة بين الفريقين ، وكان يمكن لادارتنا ان نعامل الفريقين بالعدل والايصاف . واننا نظن اننا اثبتنا ذلك .

وايه بالفاء هذه الامتيازات ، هل نكون قد صنعنا شيئا لم يصنع مثله في الازمنة السابقة التي اتانا بذبحها التاريخ : كلا كلا ! بل اننا نكون قد قلنا فقط امثلة وقعت حديثا تحت انظارنا وراينا نجاحها باهرا . لقد كانت الكثرة وقعت في مثل هذا الموقف ووجدت في مثل هذه الحالة في كندا ، وفي افريقية الجنوبية واقبت هي ايضا في تلك الانحاء مسائل مشابهة لمساكننا الحالية ، ووجدت في تلك المستعمرات عناصر معادية لحسنها واهاليها لخصاما لاسانها . فلم نسمع حينئذ في مايبند سياستها . يعطاء امتيازات للانكليز . بل بالعكس اصلحت ما بين الطرفين بوضع العدالة في معاملتها بهم جميعا على حد سواء [١]

١ - [١] - هذا ما صنعت كنيكتوت لاهل تلك البلاد الاجانب من الذين اسلمهم افراسيون او هولنديون او انكليز واما اهالي البلاد الاصليين ، الوطنيين . فانهم ، فانها عامتهم معاملة الانسان للوحوش والفار والكلاب القور . (ملاحظه من المرب)

اي انها منحت الجميع حقوقا متشابهة متساوية . سوت المغلوبين
بالمغالبين .

فكانت خطتها هذه احسن سياسة وامهر الخطط في السياسات . واذا
قلنا انه يجب ان تصنع افرسة مثل انكلتره ، يمكن ان يقال لنا - اعترافا
علينا - : ان المساواة تفرق الاقلية الاجنبية (عموما ، والافرنسية /
خصوصا) - في الاكثرية (وهم الاهالي الوطنيون) . انه يحكم
ضما ان يميز بين شمال افريقيه وبين المستعمرات الانكليزية التي ذكرناها :
(انه اذا كان لايوحدين الوطني والافرنسي فرق بين احلي مرؤاذا

كان كلاهما ابيض قابل للتزويج . فانه يوجد بينهما فرق من جهة العلم
والثنية فرق عظيم جدا الى درجه يجعل المساواة السياسية غير ممكنة
الآن . فان الافرنسي هو المامل المدن فيكون اعتراقه في الاهالي
الوطنين الذين لهمهم مصرا بمقصد التميز نفسه .

الا ان المساواة المدبسة اي المساواة امام التكليفات الحكومية من
الضرائب والموائد وامثالها - والمساواة في توزيع المزايا عند الصرف -
هذه المساواة كافية لازالة البغضاء والعداوة بين العناصر . فهي مادامت
غير موجودة فان الاهالي الوطنيين المسلمين يطلون مغلوبين مجودون على

تقديم الحرية او بعبارة اخرى الغرامة للمستعمرين . هذه الغرامة التي هي غرامة حرب . وطالما تجاوز الحد في التزامهم بنقطة لم مانقضاء عليهم بصمتنا غالين لهم فان من الحق في الرأي ان تؤمل المستحيل من انهم يحزرون الى جانب سلطتنا فعلى المساواة المدنية ينوقف نجاح سياستنا في مستملكاتنا الافريقية . وعلى هذه الشروط تلزمنا اسباب دواء الانحرافا عن تحقيقها وتطبيقها . فلبحث الآن في الاسباب التي يذرعون بها الى الانحراف عن إيجاد هذه المساواة المدنية . وسرى انها اما واحدة لاقية لها واما مكروهة يجب ان ينظر منها .

فأول شيء يجب ان ينظر فيه هو كيفية المستعمرين في المحافظة على امتيازاتهم التي يستمتعون بها وينعمون في رفاهيتها .

انهم يسمون في المحافظة على هذه الامتيازات مادعاء انها لازمة في مقابل خسائر الاستعمار التي تنتظر ويحتمل حدوثها . الا انه من السهل ان يرى في هذا العذر المشغل خلط بين امرين لا تشابه بينهما: الملك المشروع في إيجادها ، والملك الذي اوجد وتوطد .

وان المستعمر الصحيح الذي يستحق ان يسمى مستمراً هو الرجل الذي يوجد قبعة لارض لم تزرع من قبل .

وهو يبدأ بتنظيف قطعه من الارض واعدادها للزراعة ويزرعها بعد ذلك ثم يستعين بما يحصل عليه من ايراد محصول تلك القطعة على

تنظيف واعداد قطعة اخرى من تلك الارض في السنة التالية ويستمر على هذا التوالى في الاستمارة بالاراد على التنظيف والاعداد الى ان يتم له استئثار ارضه كلها : وان عملا كهذا يكون من ورائه نفع الجهة وغاؤها يستحق ان يساعد عليه وان يماون . ولبس الحق من ان يعنى من الضرائب مدة معينة من قبل لتمكن صاحبه من الوصول الى اتمامه . وتكون مدة هذا الاعفاء عشرين سنة مثلا .

ولكن لما بصير هذا الملك قد بلغ الدرجة التى تعود على صاحبة بالنفع بان صار يعطى له اراداً . فحينئذ اى فرق يكون بين صاحب الملك فى الجزائر وبين صاحب الملك فى افريسة ؟

انه يمكن المستعمرة ، ولكنه بعد المستعمراً . فى سنة ١٩١١ كان الاحد عشر الفا والمائتا واحد من زراع الغلب الاوليين فى الجزائر قد صدروا من ائنيذ ما تبلغ قيمته ٢٠٧٦٩٨٠٥٠ فرنك . وهذا ما يمثل ١٥٦٠٠ فرنك عن الشخص الواحد . فلم يمكن ان يحتاج فى ان هذا المقدار من المال غير مستحق لان توضع عليه عوائد . وفى اول اكتوبر من سنة ١٩١١ ، اى من السنة نفسها ، اشترى المستعمرون ، الجزائر يون ٢٩٧٤ او توموتىلا (سيارى) كانت قيمتها على حسب تقدير الاحصاءات الحكومية ٢٨ مليوناً و ٥٠٨٠٠٠ فرنك . فيمكن ان نقدر فى الجزائر ان لكل ماشى وسبعة واربعين شخصاً اوروبياً (سيارة) . مع انه لا يوجد فى افريسة نفسها غير (سيارة) واحدة لكل ستائة وخمسة عشر ساكناً :

فهل يمكن ان يدعى جدياً بان مثل هؤلاء الناس الذين ظهر منهم هذا البرهان الساطع والدليل القاطع على نجاح مؤكّد - بل يمكننا ان نقول على نجاح خارق للعاد - انهم في احتياج لان يشجعوا ويساعدوا ويماونوا على تحسين احوالهم - باعفاً من الضرائب والعوائد ؟

ليس من الغفلة ان الاغنياء الرافلين في بحبوحة العيش والرخاء والهناء والنعيم ينفون من الضرائب والعوائد ويساعدون على تحسين احوالهم وزيادة رفاهيتهم - بينما تكون اشق طبقات الامة حالاً واشدها شتاً واكثرها بؤساً ، محملة بالضرائب والفرائض ؟

ومن جهة ثانية كيف يمكن للمستعمرين ان يثبتوا حقهم في الامتياز ويبرروا هذه الامتيازات التي تحملهم يقصرون على انفسهم نفع مصادري المزايا التي لا يدفعون منها الا قليلاً جداً نادراً والصادر ليحكم له .

انهم يبررون هذه الامتيازات باجتهدهم في اثبات انه اذا كان يراد ان تنجح قريّة المستعمرين في تلك المستعمرات ، فانه يجب ان يحول ليها كل ما يتمتع به امانها في افرقة من التسهيلات ووسائل الراحة . ثم ان هذا مما يمكن ان يرجى . ولكن اذا كان هذا يرجى فهل يمكن ان ينتج عنه ان يحمل اخرون غير اللازم لهم هذا النجاح مؤونة كلفته ؟ ان نحتمل تكليف الوطنيين المسلمين تحمل مفارم النجاح اللازم للمستعمرين ناشئ عن خطأ في الفكرة الاولى الاستعمار عند ابتدائه . فانهم يعتقدون انها مسألة سيئة يجب ان نحسن احوال اصطناعه .

ومحت تأثير هذه الفكرة - في مبدأ الامر - كانوا يعطون ليس فقط الاراضى مجانيا بل كانوا يعطون ايضا منازل مبيعة والآلات الزراعية، بل والاطعمة ايضا ! ولكنهم لاحظوا في مدة قصيرة ان « المستعمرين » كانوا في اكثر الاحيان يبيعون ما لم يكلفهم شيئاً وان الحكومة لم تكن قد فعلت سوى انها ساعدت على نوع من انواع المضاربات . فشرعت تدريجاً في إلغاء هذه الاعطاءات التي لا فائدة بها . واليوم ، في اكثر الاحوال لا تعطى الحكومة الارض الى « المستعمرين » بل نعيمها لهم - وقد صارت الاراضى هي التي لا توجد لها المشترين . ولما ذا ؟

لان « الاستعمار » مسألة معقدة والحقيقة ومستفهمة تماماً من المبادئ الاصطناعية وان بهذا الاعتقاد صار الاستعمار مستلزماً لمعاونه مالية من الحكومة . وسلمت المزايا كلها الى « المستعمرين » ، فما ان الحكومة الافرنسية او بعبارة اخرى افرنسية لم تكن تحب ان تعطى هذه المعاونة المالية من خزنتها . وحدوا ان من الطبيعي ان يحجب الاهالى الوطنيون على تقديمها وذلك بحق الغالب في اخذ غرامتهم من المفلووس - ولكن حريمانا من حوا الاستفادة مما تقدمه . من الضواشيل يستمتع آخرون بفوائدها امر منكر . وهذا المنكر عندما يسبب العداوة بين طائفتين ينتج في نهاية الامر نتائج سيئة . واذا اريدت معرفة نتائج هذا المنكر فيكفى ان ينظر الى ما يجري في البلديات الجزائرية حيث يحكم عدد قليل من المتحسين الافرنسيين على عددهاثل من الوطنيين المسلمين . ولتضرب لذلك مثلاً : [نيزى اورو] ، حيث وضع فيها ٨٦٦ و ٢٧ من الاهالى الوطنيين

المسلمين تحت تصرف ١١٢٩ من الافرنسيين ١١١١ وهؤلاء الافرنسيون مجتمعون كلهم : قريبا . في القرية الصغيرة التي هي قرية تيزي اوزو نفسها والتي لا تشمل الا على الف وسبعماية وثلاثة من السكان . وامامية الاهاالى الوطنيين المسلمين فتتفرقون في القرى المجاورة . وميزانية هذه الحمة يبلغ مقدارها مائتين وعشرين الف فرنك يدفع الوطنيون المسلمون وحدهم منها اكثر من تسعة اعشارها : ويصرفها المستعمرون على مصالحهم الخصوصية فقط . فلا ولادهم تفتحت اربع مدارس - واما لا ولاد السبعة وعشرين الف وثمنا مائة وستة وستين وطبعا مسلما فلم تفتح عبر مدرسه واحدة !

وبعد ان يصرفوا صرفا نائفا باهظا على مصالحهم وعلى المعاشة والمواثبة الخاصة بهم المفسورين عليهم وعلى مياه القرية التي يسكنونها وعلى الطرق القروية . والزراعية اللازمة لهم - . يتبقى بعد ذلك لديهم شئ زائل وهو في اكثر الاوقات جسيم لكن تعودهم على عدم صرف شئ لمنفعة الوطنيين المسلمين يجعلهم لا يفكرون في صرف ولاجز . قليل اصالح هؤلاء المسلمين . بل يعطون خمسمائة فرنك للجميات الملامى في القرية وسبعمائة فرنك لمارب الطبل (الطنبور) والى وخمسمائة فرنك الى موسيقى البلدية . وفي هذه القرية الصغيرة اقل لا يسكنها غير ١٩٧٠٣ ساكن يصرفون ٢٠٠٠ فرنك لتزيين المنزهات العمومية ... وثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسة وخمسين فرنكا (!!!) لتنظيف الازقة واتى عشر الفا وخمسمائة فرنك للتطوير .

ارغام الوطنيين المسلمين على الصرف على الافرنسيين ، ووضع المسلمين بذلك في حالة من انواع حالات العبودية ، واعطاء المستعمرين ، عادة المعيشة على حساب الوطنيين المسلمين ، وتعكيبهم من التصرف المفضح المحجل المزرى في مال هو في الحقيقة ليس بما لهم لانه مال اولئك الوطنيين المسلمين . هذه هي نتائج ذلك الامتياز المستمتع به المستعمرون والذي يتصرفون به في اموال ميزانية الضرائب التي لا يقدمون هم انفسهم الاجزاء قليلا منها . في ذا الذي يستطيع ان يقول ان هذه عادات مفضولة واعمال يصح السكوت عنها ؟

لقد حان الوقت الذي يجب ان ينس في ان النجاح في اى امر كان يتوقف على كفاءة الذين يقومون بهذا الامر وان اول طباع الرجولة الحقه هو ان لا يعتمد الانسان الا على نفسه . ولقد سارت الجزائر في سبيل التحسن الادنى اول خطوة بل تقدمت فيه اول تقدم وان النجاح والرخاء الذى دخلت فيه منذ بضعة سنين ابتداء من اليوم الذى لجهتها فيه افرسية على ان لا تنتظر مساعدة مالية الا من نفسها . وكان هذا الاجر بمنحها الاستقلال المالى .

في هذا اليوم شفى المستعمرون من داء طلب المعاونة . من افرسية وجب الان ان يعمل على شفايتهم من الالتهام المحجل الثانى بصفا اخرى وهو داء الاستعانة بمال المسلمين الوطنيين المساكين . وان هذا الشفاء الاخير ليكون نجاحا للجميع . فان المستعمرين ، يناولون بذلك كونهم يعيشون عيشة طيبة وشريفة وسبحدون في مال الوطنيين المسلمين ما كان

مفقودا الى هذه الارمان من المقادر الكافية للوفاء بالوعود التي طاملا
كررت في شان تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين وتمدينهم.
ولنأت بالنتيجة الحاتمة في هذه الجملة الاحيرة : ان المساواة المدنية هي
الواسطة الوحيدة التي لا يوجد غيرها لاييجاد الطائفة والسكنة في شمال
افريقية . وانها فضلا عن كونها بعيدة عن نضير الاستعمار . فان فيها
له فوائد جليلة جديرة بالتقدير .



المقالة الخامسة

وسائل توطين المساواة المدنية

اننا لا يمكن ان نحصل على احب الاز الوطنيين المسلمين لحاس سيطرتنا
وسايطتنا . من تلقاء انفسهم ورجسهم ولا يمكننا ان نوجد السلم والوفاق
بين انواع السكان والقطان المختلفة التي توجد في شمال افريقية الابواسطة
المساواة المدنية اى بالمساواة امام الضرائب في الاستفادة والاستفاد من صرف
الميزانيات .

ان اتحاد المساواة بين العناصر المختلفة التي تسكن شمال افريقية امام
الضرائب والعوائد التي تعجب جبايتها . - لاصعوبة في تحقيقه وتطبيقه و
ان الميزانية الجزائرية لا بد لها من تصديق مجلس نواب الحكومة الافرنسية
حتى يمكن تنفيذ موادها والميزانية التونسية لا بد لها من تصديق نظارة
الخارجية الافرنسية ليتمكن وضعها في مقام التنفيذ والتطبيق .
مجلس النواب ليس عليه الان يظهر لحكومة القطر الجزائري رغبته وانيادته
في كونها تصلح نظامها المالي في شان مسألة جباية الضرائب وصرف
الميزانيات ومتى اقر القرار في مسألة اصلاح نظام الضرائب في الجزائر
فان نظارة الخارجية الافرنسية تحيط الحكومة التونسية علمابه وتدعوها
الى تطبيقه . واما ما يتعلق بالغرب الاقصى فانه حيث ان كل شئ من هذا

الليل سينشر فيه بعد توطيد السلطان الافرنسية، اى انه لم يوضع من قبل وسيؤخذ فيه في القريب فيكفى ان يمنع في هذا القطر حدوث عدم المساواة في مثل هذا الشأن او غيره وانه لا جدال في ان المكافحة مادامت نازها مستمرة في المغرب الأقصى فالتا يمكننا ان نكون مجبرين على ارجاع القبائل التي نتاوسا على تقديم اموال ندرقها عليها غرامه لها على نورنها [١]

ولكن عندما يتوصل الى وضع البلاد في حالة طبيعية [٢] — فان المساواة في الضرائب يجب ان تكون موجودة في هذا القطر كما يجب ان تكون موحدة في بقية شمال افريقية التي وصمنا سلطتنا وسيطرنا عليها واوجدناها تحت حكمنا . اما المساواة في توزيع فوائد صرف الميزانيات . فاهما اقل سهولة من المساواة في حيازة الضرائب . انه لا يوجد ما يمنع مجلس النواب من اصدار قراره في شأنها . وانكى لا يمكن تنفيذ هذا القرار يجب تغيير القوانين الوضعية والعرفية المتبعة في النظر الجزاى . وتحقيق انتظام سير المساواة المدنية في الايام المستقبلية يجب ان تراف الحكومة الافرنسية هذا السير مراقبة دقيقة مستمرة .

[١] هذا هو رأى الكاتب الذى بدافع عن حريه الوطنيين وحقوقهم .

[٢] هي حالة الاسيلاء الافرنسي عليها !!! ...

وفي الزمن الحاضر يعرف الجميع - وهذا هو منبع كل الاعتداءات على العدالة هذه الاعتداءات التي انقضت ظهر الوطنى المسلم وانقلت عاتقه وبرحت به آلامها - ترى كل القوانين الوضعية والعرفية مجمعة على تحويل كل النفوذ والسلطة للضعف المستعمر فان الميزانيات المختلفة تدار من قبل جميعا في مجالس لم يمنح الوطنيون المسلمون فيها الا تمثيل واهل انما يثروه بل لا يثمن به .

فاذا كان يراد ان يحصل التقييم في منافع صرف الميزانيات في المستقبل بطريقة عادلة لا ظلم فيها فانه يكون من الضروري تسيير التشكيلات الحالية بطريقة تمكن التمثيل الوطنى لها من استطاعة المدافعة عن حقوق الوطنيين المسلمين .

ولكى يمكن اهـذا التمثيل الوطنى ان يدافع عن حقوق الوطنيين المسلمين يجب ان يكون تمثيلا حديا حقيقيا وكافيا للقيام بالمهمم المنتدبة اليها .

وقد اعترف مسبو جونار بمقدار ما في هذا الامر من المخالفة لحقوق من الحور والظلم والحيف والاضطهاد بمنع مولاة الناس الا كفا . وجود الهيئات الانتخابية . وانه كان قد حاض على مشروع قانون لرفع هذا التمثيل والحور . وان الحكومة يجب عليها ان تنظر الى هذا المشروع بعين الاهتمام وان تسرع في تنفيذه وتطبيقه . لـ - - - - - ولكى يكون هذا التمثيل حديا حقيقيا يلزم ان يكون اول شرط له منعنا عن هيئة انتخابية ذات كفاءة حقيقية في التعبير عن الراى

الوطني الاسلامي . واما في الهيئات الانتخابية الوطنية الاسلامية الحال فقد شكلت في الجزائر على طريقة المقصد منها جعل السيطرة المطلقة للموظفين الذين تاكلت الحكومة الجزائرية من انهم يوجدون لها اختيار واتخاذا يكون على هواها .

اما اصحاب المصانع والتجار الذين يعطون مقرر عليهم من الموائد العظيمة والضرائب الحسمة . والذين تعلموا في المدارس الاوروبية او بمباردة اصح في المدارس الافرلسية والذين حصلوا مناعلى شهادات النجاح في التعلم . فانهم لا يقبلون في تشكيل هذه الهيئات الانتخابية .

واما في تونس . فانه لم يمنح الوطنيون المسلمون نظاماً انتخابياً . ولا يوجد اى عذر ولا سبب لعدم اعطاء التونسيين الحق في تشكيل هيئة انتخابية ومساواة التي تعطى للقطر الجزائري .

-- والشرط الثاني -اللازم لاجراء تمثيل حدى حقيقى للوطنيين المسلمين في المجالس والمجالس الافريقية هو انه عندما تكون الحكومة قد اوجدت كلمت هيئة انتخابية وطنية مسلمة ذات كفاءة واقتدار على القيام بواجباته خير قيام ان تضمن وتؤيد الصحة والاخلاص في انتخابات هذه الهيئة . - وان ذلك لا يكون ممكنا الا اذا استعصى عن الحكم بالاستبداد الخلقى بحكم يعطى رخص مبر اشغال الهيئة الانتخابية واعمالها ضمانات شرعية ثابتة .

وان الوطنيين المسلمين ماداموا باقنين معرضين للاحتيابات الادارية البسيطة - بان يسجنوا او بان ينفوا من بلادهم بمجرد امر الحاكم العام

ولا يجب ان ينتظر . واننا لنؤكد ذلك . - لا يجب ان ينتظر ان تعطى الانتخابات - بعد ان نصير صحيفة حقيقه مخلصا فيها - غير هيئة قليلة القيمة لان هؤلاء المنتخبين سينسحبون من بين الوطنيين المسلمين المتأخرين حسا ومعنى . وهذا هو الجواب الذى يحجب به على كل اقتراح يقصد به اعطاء الوطنيين المسلمين تمثيلا لا يكون تمثيلا سوريا بسيطا ولكن كيف يتكون ويتشكل فى هذه الامة هيئة احسن حالا منوها واكثر تجربة وخبرة اللهم الا بمزاولة الحياة العمومية ؟

انه عندما يكون قد صنع كل شئ للحصول على تمثيل انتخابى وطنى جدى وصحيح وحقيقى ، فى الجمعيات والمجالس الاهلية الوطنية الاسلامية . - فانه يبقى بعد ذلك . العمل هذا التمثيل كافيا .

وجعل هذا التمثيل كافيا . هو حمل عدد الاعضاء كثيرا الى درجة تمكنهم من اتخاذ تدابير فى المداولات التى تقوم بها هذه المجالس .
واما الآن فان الكهنة الوطنيين . عددهم فى هذه المجالس المحلبة . قليل جدا الى درجة يحمل المنصب الافرنسى فى حل تام من ان لا يقيم لهم قورا .

واننا نكرر ان اعضاء المجالس البلدية الوطنيين المسلمين ليس لهم حق الاشتراك فى انتخاب العمدة ولا مساويه . وهذا ما يحرم هؤلاء الاعضاء الوطنيين المسلمين من الاستمتاع باقل نفوذ .
وانهم باقرارهم ان التمثيل الوطنى يكون له فى الاستقبال حسا

مجموع الاعضاء في الجمعيات والمجالس الافريقية وان يكون لها نفس الحقوق التي للمستعمرين ، فانه مسموح بان يعكر بانهم يمكنونه بذلك من ان يصنع ما تكون فيه فائدة ونفع وعندما تنقسم في المناقشة هيئة الممثلين من « المستعمرين » الى فريقين فان كل فريق منهما يسعى في استجلاب الهيئة الوطنية الاسلاميه الى جهته لكي تكون له الاكثريه التي ترجح آراءه وقراره ويكون الاعضاء الوطنيون المسلمون بقبولهم في المشاركة الحقيقية في الاشغال ، قد تيسر لهم ان يدافعوا عن حقوق اخوانهم في الدين .

ومع ذلك هل يكون كافيا ان يكون عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين بقدر الخمسين من مجموع الاعضاء في المجالس ليكون ضامنا لتوزيع عادل في صف الميزانيات بين « المستعمرين » الوطنيين المسلمين ؟ ان من المنتظر ان يكون غير ذلك .

وعندما يكون من اللازم تفريق الاعتمادات المالية على المعايير والطرف والاسواق والمياه ، فان من الضروري الذي لا بد من حدوده ان يكونوا كتلة واحدة ضد الوطنيين المسلمين . وبما ان لهم الثلاثة الاخماس في المجلس فانهم يستمرون في احتكار منافع صرف الميزانيات . فلا يكونون قد صموا بزيادة عدد الوطنيين المسلمين ، غير اصلاح ناقص غير كاف .

ان هذا الاصلاح لا يكون له تاثير تام الا اذا وضع فوق هذه

الجمعية والمجالس الموجودة في شمال افريقية مرجع حال للتحكيم تلجأ
اليه كل اقلية ترى نفسها مداسا على حقوقها وتكون له وطيفة السهر على
ابقاء التوازن بين مصالح الاجناس المختلفة الموجودة بازاء بعضها . وعلى
المحافظة على هذا التوازن من ان يتعرض الى الانتقاص برجحان كفة
مصالح فئة على مصالح الفرقة الاخرى .

ان هذا المرجع العالى مرجع التحكيم لم يوجد في ذينك القطرين
الى الآن وان هذه لى احدى نوافص حكمتا في افريقية .
وسنبحث فيما بعد عن طرق الحل المختلفة التي اقترحت لهذه المسألة .



المقالة السادسة

ضرورة إيجاد رابطة بين الاهالى الوطنيين وبين افرنة

فلنفرض ان افرنة قد قررت توطيد المساواة المدنية بين المستعمرين وبين الاهالى الوطنيين المسلمين . ولنفرض انه لا مكان السماح للاهالى الوطنيين بالمطالبة بحصصهم في المناصب العمومية - رفع عددهم الى خمسين مجموع عدد اعضاء جميع المجالس المحلية . فهل تكون افرنة قد صنعت بذلك كما يجب ان تصنع لايحاد حكم عادل في شمال افريقية ؟

كلا : وانه لمن البديهي ان يرى ذلك غير كاف . لان المستعمرين يحافظون على ثلاثة اقسام الاصوات ويمكثهم ان يكونوا كتلة تكون ضد الاهالى الوطنيين المسلمين . هذه الاقلية لا يمكن ان تكون مضبوطة حقيقة من تسمى الحدود في الدوس على حقوق الوطنيين الا اذا كان فوق هذه المجالس مرجع للتحكيم تلجأ اليه الاقلية عندما لا ترصدها قرارات المجلس .

وما هو ذلك المرجع ؟

هل ستكون الادارة ؟ - ان الادارة ليست ذات كفاءة للقيام بمثل هذه المهمة اما في الجزائر فان الحاكم العام الموضوع امام جمعيات استشارة ومداولة في الشئون يكون المستعمرون ، فيها هم اصحاب الاكثية

الساحفة لا يمكنه ان يفعل غير ما يعطيه الآن من الانحاء امام هذه الا كثرة
والرضوخ والخضوع نشيبتها وارادتها اذا اتحدت ضد العصر الوطنى
الاسلامى . لانه اذا منع غير ذلك وقف غير هذا الموقف وقاوم
امبال المستعمرين ، فى هضم حقوق الوطنيين المسلمين . يتعرض الى
فقد اعتباره لدى المستعمرين ، ويمسر عليه بعد ذلك القيام بوظيفته
من ادارة دفة الاحكام .

— وفى تونس ، ترى (المقيم العام ايضا) ليس يوجد ازاءه غير
جمية استشارية لاتقبله قراراتها . وبذلك يكون مسلحا للمقاومة اكثر
من الحاكم العام للجزائر . ولكنه مع ذلك لا يستطيع ان يقاوم حركة
او عبارة اصح بيل تيار الافكار الذى يجب عليه ان يدير دفة الاحكام
فيه .

وقد روى احد السابقين لسبو الايتب . بتأثير الصفت الذى تسلط
عليه من قتل المحيطين به من كوكتك المستعمرين والقائمين بتحقيق رغائبهم . -
قد انتزع منه ذلك الامر القاضى باغتصاب ثلاثين الف هكتار من الاراضى
اخدت من اقطاعها رغما عنهم لينتفع بها احد المستعمرين ا

وان حالة مسبو الايتب نفسه تدلنا على مقدار ما يتعرض المقيم العام
صاحرا ضمير والوجدان من المتاعب والمصاعب فى مثل هذه الظروف
الحالية .

فهذا المقيم العام ، لاطهاره الرغبة فى اشتراك الوطنيين المسلمين
فى الاستفادة من توزيع مصاريف الميزانية اثار على نفسه هياج

« المستعمرين » ، وان حالة الحرب بين ادارة ومن تدبر شئونهم وترعى مصالحهم ونقضى برافهينهم لحالة ليست من المعتاد في شيء وان مقبلا عاما . مهما كان مشدودا ازده من قبل الحكومة الفرنسية ومضدا في ادارة ومشدودا ازده في اعمال لا يمكن ان يحكم « مستعمرة » ومعظم الاصوات المسموعة في تلك « المستعمرة » هذه . ولا ان ينفذ رغباته ضد مقاصد اصحاب هذه الاصوات .

واذا اريد ان يجعل رؤساء « مستمراتنا » الافريقية . يكافحون « المستعمرين » ويقاومون نزعاتهم في تثبيت امتيازاتهم الاستعمارية وتوطيدها . هذه النزعات التي تلازم المستعمرين دائما ابدا فان اولئك الرؤساء يرضون بذلك الى فقد ان القوى عبثا وبهت قوى جميع الذين يؤدون هذه الوظائف مهما كانت كفاءتهم بغير نفع محلي ولا فائدة تقتضي ولا جدوى تؤمل . فهل يكون الاتجاه الاقليات الاهلية الوطنية الاسلاميه — في الحالة التي نرى مصالحها معتدى عليها وحقوقها مهضومة وسواها . ههنا . مبحر ساحتها فيهما — من جانب اكثر ايات المستعمرين الساحة الماحقة . هل يمكن التجا هذه الاقليات الى نظارات افرنسة راسا هذه النظارات التي ترفع اليها شئون شمال افريقية .

ان هذا الاتجاه لا يكون اكثر فائدة من الاتجاه السابق — البحث فيه . لان التثبت في الاتجاه الثاني سيقفه وتترقبه الاسباب والطل التي نبقى التثبت في الاتجاه الاول ونحول دون جني ثمرة طيبة من الشروع فيه واتمامه .

فهؤلاء النظار - (نظار الحكومة الافريسيه) - في حالة اهتمامهم
بشأن الاتجاه الاقليتي الاهليه الوطنيه الاسلاميه ، بواسطة من يستقرون
الحقائق في هذه الاحوال ، احوال الاختلافات التي تحدث بين الاهالي
الوطنيين الاسلاميين وبين المستعمرين ، بواسطة الحاكم العام للجزائر
وبواسطة المقيم ، ، امام ايضا ، في تونس . وفي الاستقبال بواسطة
[المقيم العام] ، ايضا في المغرب الأقصى وهؤلاء الحاكم العام و المقيم
العامان ، هم يبلغون الى النظارات قراراتهم ويؤثرون عليها بالبراهين
التي تؤثر الآن على اعمال الحاكم العام في الجزائر والمقيم العام في تونس .
وسواء اخذوا هم انفسهم على عاتقهم مسئولية الاجراءات الضرورية
لايجاد العدالة بين المستعمرين ، وبين الاهالي الوطنيين المسلمين
او اوحوا بها الى نظاراتهم ، فان هؤلاء الموظفين الماليين يصيرون
معرضين لخطر الاغليات القوية . عليهم . ويكونون قد وضمو انفسهم
في تنازلي ليس له اعتبار مخرجين كلاهما سي ، فاما ان يخالفوا ما يقضى به
الضمير والذمة وينضمونه الى الاقوياء ضد المتضامين . وتبقى حينئذ
سياسة العدالة التي يؤكدها الرعه . في ايجادها ، اضفان احلام ،
اولئك يتجهون في مقاومة تيار رغبات المستعمرين ، وزعاتهم الاعتداليه .
وعند ذلك ماذا يكون من امر ادارة تكون في نزاع دائم مع اكثر
حزب سها قوة وغفوة ؟ -

وهل يمكن ان تلجأ الاقلية لمجلس النواب ومجلس الاعيان بتقديم

شكاوى الوطنيين المسلمين ؟

انه ليس من اللازم توصيح ان هذين المجلسين لم يشكلا . لتعقيب الحياة الادارية بفطر من الاقطار ودقائق تفصيلاتها . ولو شاء المجلسان ان يهتما وان يشتملا بهذه التفصيلات في دقائقها لما وجدا لذلك وقتا كافيا .

فيقين من ذلك ان الحكم الذي ترضى حكومته بين « المستعمرين » وبين الاهالى الوطنيين المسلمين بحجب اعيانهم .

وكيف يحجب ان يكون هذا الحكم ؟ ان هنالك حلين مقترحين .
 فالحل الاول هو . كما يطلب البعض ، ان يكون للاهالى الوطنيين المسلمين ممثلين في مجلس النواب والاعيان .

فند ما يكون للمسلمين - نواب واعيان في المجلسين - محتجور على كل محاولة للمدالة تقع من الاغليات ، فان هذه الاعليات « اغليات المستعمرين » الموجودة في المجالس المحلية تكون مقيدة بهذا النظام . وفي الحالة وقوع تجاوز الحدود والاعتداء على مصالح الاقلية . فيكون للاهالى الوطنيين المسلمين منفذين لادراج شكاوى المسلمين الى حكومة افراس ولا سامها ظلاماتهم ولكن على اى شكل يعكز حمل الحكومة الافراسية على قبول المتدينين من الاهالى الوطنيين المسلمين في مجلس النواب عن الامم . وفي مجلس اعيانها ؟

بمردون طريقه اولى يكون بها للمسلمين وللمستعمرين نواب يقومون بتجديد الفريضة معا فيوحدون هبة انتخابية مؤلفة من المنحيين (الكسر) الافراسيين الذين لاند من اهم يكونون الاغلبية في هذه الانتخابات . من

أقلية وطنية مسلمة تكون ذات تأثير نوعي على الانتخابات وعلى تقييد القرارات .

وانهم يفرضون ان وجود هذه الاقلية الاهلية الوطنية الاسلاميه يكفي لاجبار المرشحين للانتخاب الى الاهتمام بشئون عنصر كاهتمامهم بعنصر آخر وانهم يحصلون بذلك على ممثلين لسكان الجزائر وتونس بحاجاتهم و رغبتهم في ارضاء منتخبهم وحرصهم على هذا الرضى ، يسهرون بأنفسهم على ابقاء توازن المدالة بين جميع تلك المصالح . وناي وسيلة يحددون عدد الممثلين الوطنيين المسلمين لكيلا يكونوا غير الاقلية دائما ، انهم لن يصلوا الى ذلك الا بطريقة تحكيمية حورية تشتمل منها الموائد المنطقية التي نرضاها الروح الافرنسية

... وفوق ذلك أليست الاعلية الافرنسية يبقاها منحد على اميالها ومتفقة على رغباتها وزعاتها تنتخب ممثليها منها ولها مقنصرين على ارتياد مصالحها ؟

— وفي هذه الحلة لا يكون هؤلاء النواب عن هذه الاعلية الافرنسية حكما يوعى الحق في تقرير مصالح الطرفين على اساس العدل والقسطاس . بل يكونون اخصاما الداء للاهالي الوطنيين المسلمين .

— وهذاك طريقة ثانية تكون بها للاهالي الوطنيين المسلمين في محاسن النواب والاعيان ممثلين لهم من عنصرهم ومن انفسهم فيكون ثامتحرين نواب عنهم والاهالي المسلمين نواب من انفسهم . وانهم ليوحدون صد

هذه الطريقة انتقادات واعتراضات . فيقولون ان للمسلمين شرائع مدنية غير شرائع اليس من المستغرب ان يشترك مندوبوهم وممثلوهم في تحضير القوانين والشرائع الفرنسية . هذه الشرائع التي لا تنطبق على المسلمين .

ان لهذه الحالة مثالا سابقا فان مندوب النفال منتخب من قبل منتخبين مسلمين محافظين على حالتهم الشرعية . ولكن هذا المثال بما انه وحيد في بابه صار بسبب ذلك كانه غير موجود . ولكن اذا كان عدد الاعضاء الذين يراد ادخالهم والاعيان عشرة او اثنا عشر فانه تكونه هنالك حينئذ مالة مبدأ يجب وضعه قبل دخول هؤلاء الاعضاء .

ثانياً - لتجنب هذه الصعوبات التي يمكن ان تعمق تنفيذ الرغائب ونمنع من دخول الاهالي الوطنيين في مجلس النواب والاعيان . يرغب آخرون ويطلبون ان تكون هيئة التحكيم هيئة خاصة مستقلة يرجع اليها مباشرة وان تشكل هذه الهيئة . اى ان تكون هذه الهيئة مجلسا بالبلد لافريقية الفرنسية في باريس . ويكون هذا المجلس العالي مركبا من ثلاثة اعضاء فرنسيين وثلاثة اعضاء وطنيين مسلمين متدينين من كل واحدة من المستعمرات وان يضم اليهم عدد مماثل لهم من اعضاء مجلس النواب والاعيان لامن الموظفين . ويكون نصف هذا العدد المضموم من اعضاء مجلس النواب ونصفه الآخر من اعضاء مجلس الاعيان . ويكونون قائمين بوظيفة الحكم .

ويرى ان من المناسب ان يكون نصف اعضاء هذا المجلس الفرنسيين

(الذين هم من افرسه نفسها) - من اعضاء مجلس النواب والاعيان
لامن الموظفين لان الموظفين لا يمكن ان يكونوا اخصاما وقضاة في آن
واحد ولان اعضاء مجلس النواب والاعيان فهم المزايا التي تجعل امكان
انتظار ضمانات النزاهة عن التحيز الى فريق ضد الفريق الآخر .

فكل اقلية تعتقد ان العدالة قد ديس عليها في مداولات المجلس
الحلى يمكنها ان تلجأ الى هذه الهيئة او هذا المجلس الاعلى ونعرض
عليه المشكلة ونطلب منه النظر فيها واحقاق الحق المهضوم بها .

ويكون هذا المجلس الاعلى ذا وظيفة استشارية محضة . ولا يكون
له سلطة اجرائية . فيعطى رأيه في كل واحدة من المسائل والشئون التي
نعرض عليه ويرسل الى النظارات التي تختص بها هذه المسائل كلما يجب
ارساله اليها والى مجلس النواب والاعيان المسائل التي يرى انها تستدعي
تدخلها فيها .

وبسهر هذا المجلس على جعل مشيئة افرسة وارادتها محترمة في
شمال افريقية سيرا دائما متواصلا . ومتى علم ان كل اعتداء على العدالة
سباجع وينظر فيه ويبحث عن اسبابه ونتائجه فسد ذلك يقل حدا الميل
الى لاقترافه . فأي واحد من هذين الحلين يجب ان يقبل - تمثيل في
مجلس النواب والاعيان او تمثيل في مجلس طال خاص بافريقية ؟

ان احسن الحلين هو . على رأينا . ذلك الحل الذي يمكن تنفيذه
حالا لان الذي يهم اكثر من كل شيء . هو ان يعطى لرعايانا صوت
يسموا شكواهم الى الدولة المستعمرة . ليس من المرعب المفزع ان

ينكر الانسان في انه لا توجد قطع علاقة ما بين الاهالى الوطنيين المسلمين وبين افرنسة ؟ فانه لا يوجد علاقة بيننا وبينهم الا بواسطة اشخاص حلوا بيننا وبينهم . وانهم لا يعرفوننا الا بواسطة المستعمرين ، الذين يظلمونهم وبواسطة ادارة هي اسيرة رهن امر المستعمرين ، ولا يمكنها ان تكون بسبب ذلك نزيهة حرة الضمير .

واننا لانعرفهم الا بواسطة شهادة اولئك المستعمرين ، المشتبه فيها وبواسطة هذه الادارة .

فيم يفكر الاهالى الوطنيون المسلمون وماذا يريدون ؟ اننا ليس لدينا من ذلك غير افتراضات حيث اننا لم نمكّنهم الى الآن من وسيلة يستطيعون بها ان يقولوا لنا ذلك . وماذا يريد بهم ؟

انهم لا يعرفون ما يريد بهم اكثر من معرفتنا لما يشكرون ولما يريدون وذلك لكونهم موضوعين بين الوعود المرقوية التي بذلها لهم مجلس النواب والاعيان جزافا منذ بضعة سنوات ، وبين حكم الامتيازات الاستعمارية والتحكم الاستبدادى الذين استمر راعى على جملهم خاضعين لهما . انه لوجود حاجز سميك بيننا وبينهم . ولقد حان الوقت الذى يجب فيه ان يزال هذا المانع باعضائهم ممثلين ذوى صفات تؤهلهم لتأدية وظائفهم . سواء كان هؤلاء المعتلون فى مجلس النواب او مجلس الاعيان او مجلس خاص .



المقالة السابعة

الاستعمار

واننا لانفتأ نذكر - كما يعلم قراؤنا - ان سياستنا في الجزائر بحسب
ان تتبع واحين :
- اولهما ان توحد في هذا القطر ، حالية ، افراسية تكون قوية
الحائب على قدر الامكان .
وثانيهما : ان تشتغل في ترقية الاهالى الوطنيين المسلمين ادبيا وماديا
لرفع مكانتهم وتقريبهم منا .
- بحيث اننا اثبتنا انه لا يمكن حل مسألة الاهالى الوطنيين المسلمين
الا بايجاد حكم منطبق على العدالة والانصاف ، فلتكلم الآن عن مسألة
اسكان الافرنجيين وتكاثرتهم في المستعمرة .
- فاما مسألة ان سلطتنا وسيطرتنا على المستعمرة ، تنوفقان على
الملاصحة لضرلاشك فيه ومن يخافه الراى ان يسى في اثباته بالبرهان
الطويل المربى رفاق كل افرنسى يثبت قدمه في الجزائر يكون كجذر
عمرسة افرنسة في ارض افرقية . ان ذلك ابديى لاجتاج الى اثبات .
ليس الاستعمار ضرورة قومية افرنسية فقط بل انه ايضا عامل لا بد
منه لترقى الاهالى انفسهم

وفلا فانه لا يمكن ان يجادل في كون الاستعمار حيرة ، التقدم في
الايواسط الافريقيه . ويقول المستعمرون ان وصولهم الى قرية من القرى
اوناحية من النواحي يصلح حالا حالة الاهالى الوطنيين المسلمين ويرفع
قيمة الاجور ، ويكثر فرص الاشتغال والاشغال . وان هؤلاء المستعمرين
ليستفادون في الاستفادة من هذه الملاحظة الى ان يطلبوا بقاء امتيازاتهم
ولو كان في بقائها ضرر على الاهالى الوطنيين . ولكن هذه الملاحظة
حقيقية وقائمة على اساس صحيح . وان خير نفوذ المستعمرين لا يقتصر
على دائرة العملة الذين يستخدمهم هؤلاء المستعمرون .

فان وجودهم يحرك ساكن الشعور في الوسط الاسلامي الذي
يحلون به وينجده على ان ينقصر عن كتفيه غبار الجلود ورماد الخلود
الموارث .

لقد كان اجدادهم اسعد حظ واكبر همه لانهم لم يكن لديهم هذا
العامل المرفى ، وهذه آثارهم في البلاد وفي غيرها تدل عليهم
وعلى كل حال ما كانت تصنع الا بطء كثير .
فان هؤلاء المستعمرين يدخلون مزارعات جديدة ويضاعفون
المحصولات القديمة اضافة مضاعفة ويستعملون طرق الزراعة وادواتها
المطبعة الاتقان . ويوجدون صناعات لم تكن تخير على بال
احد في تلك البلاد ويضمون تحت انظار الاهالى المسلمين امثلة يحلمهم
حب الكسب او على الاقل ضرورة المكافحة للحياة يقبلون على تعاقبها
شيئا فشيئا .

وللاستعمار تأثير حسن ايضا على الاهالى الوطنيين بواسطة التعميرات
التي نجبرهم عليها . فان « شبكة » القرى الاوروبية التي زداد كل يوم
انتشارا ترسخ في ذهنهم ان اختلاطنا لبلادهم دائم ابدا . وان هذا المنظر
ليدهوهم الى الاستسلام الى سيطرتنا عليهم كالاستسلام الى امر مقدر
عظم . وهو يعلمهم انهم لا يمكنهم ان يعيشوا فيما بعد الا في وسط هذه
الجمعية الجديدة التي وجدوها تتكون حولهم . وان ذلك ليعدهم لان
يكونوا من اتم الرعايا خضوعا اذا عرفنا كيف نرضيهم .
فن جهة المبدأ . لاحداث في انه يجب « الاستعمار »

ولكن هناك فريقان من الناس يمترضان على البرنامج الذي تقترحه على
السياسة الفرنسية في افريقية بانه لا يمكن ايجاد حكم العدل والقسط مع
الاستعمار .

ولكن المدافعين عن امتيازات « المستعمرين » يقولون انه اذا القى
هذه الامتيازات كان « الاستعمار » تقل حركة تقدمه ونجاحه .

وفي الجهة الاخرى يقول المبطلون الى الاهالى الوطنيين ان احلال
الاروبيين في الاراضي التي كانت من قبل للوطنيين لا يتم الا بالضرر
للهولاء الوطنيين .

ولقد ددنا على المدافعين عن امتيازات المستعمرين اقوالهم . فان
حكم العدل يفضى بانحاذ المساواة المدنية بين العناصر المختلفة قاعدة
لاجراء احكامه وتنفيذ اوامره ونحنم تكاليفه والاستفادة بفترات هذه

التكاليف ، وعوضا عن ان يكون سببا في تقايل حركة تقدم الاستثمار فانه يزيد قوة وحركة بشقاء الجزائر من العملة الكبرى التي اوجدها القلو والافراط في خشونة السياسة .

فلما ذا نجعل الصحافة الافريقية هذا الميدان الميسر للمخاضات الشخصية ولا نجعل بين اعمدتها الامكانا ضيقا للمباحث الاقتصادية التي يجب ان تكون الشغل الشاغل في مستعمرة . ولماذا نجد داخل النواحي الجزائرية ساحة لاشد المكافحات عنفاً للحصول على السلطة والبطرة ؟ ولماذا ساءت حال بعض القرى الذين اضاع ساكنوها وقتهم في المجادلات السياسية التي لا طائل تحتها عوضا عن ان يستعملوا هذا الوقت فيما فيه فائده ونفع من الاشتغال ؟

ان السبب الوحيد لذلك هو ان الميزانيات التي تدفع قيمتها الاهالي الوطنيون المسلمون والتي وصفت نحن ابدى المستعمرين جملة الاشتغال بالسياسة امرا عاندا بالريح على المشتغلين بها وحولت الافكار للأخذ بأسباب الترفى بوجوه احسن .

فعندما يعطى حكم العدالة لكل ذي حق حقه تعوديه المستعمرة الى حياة طبيعية .

واما الميسلون الى الاهالي الوطنيين فنحن من المسلمين الجوابد على قولهم . فانه مع ادماج عدد الاوروبيين يشتمل شمال افريقية على ستا عشر مليوناً من السكان . وانها لو اسمة الى درجة تمكنها من ايواء خمسين مليوناً . وانه يستطيع ان يوجد مكان للسكان الافرنسيين بجانب السكان

الوطنيين المسلمين بدون احتياج الى اغراق هؤلاء الاخبرين في لجج البؤس والادقاع .

فاذا استعملت اراضى الحكومة فى الارجاع الموجوده فيها تلك الاراضى او اذا اتبعت طريقة البيع والشراء فى الانحاء التى توجد فيها هذه الاراضى فان زيادة السكان تتبع خطة مطردة ومستمره الى مالا نهاية له بدون ان يكون فى الامر ظلم وحيث . ويمكن للاهالى الوطنيين ان يشكروا وان يحسنوا احوالهم وهم فى راحة جنان وجان . فى نفس الوقت الذى تحسن فيه احوال الاستعمار وذلك بشرط ان يعلم هؤلاء الاهالى كيف يستفيدون بحق من القسم الباقى لديهم من الاراضى .

فلا يوجد اذن ادى تناقض بين الرغبة فى توطيد حكم العدالة فى شمال افريقية وبين ارادة واستبعاد خطة الاستعمار المصمم عليها . ولكن اى يمكن توطيد هذه الخطة وتثبيتها . يجب ان لانترك ادارتها كما يضمون الآن . بين ايدى الادارات الافريقية . بل يجب ان تكون لحكومة الدولة على تلك الادارات اليد العليا .

ولئن الادارات الافريقية لا يمكنها ان تحلص من نفوذ « المستعمرين » وفى هذه المسألة نجد مصالح الدولة المالكة للمستعمرة ، على طرفى نقبض . بعد ما بين منه من التحلوق اذا كان تداخل حكومة الدولة المستعمرة فى شئون « المستعمرة » لم يزل لازما فانه يظهر وجوب جعله محدودا اكثر مما كان بظن من قبل .

فكل التخصيصات والمساعدات النقدية التى قدمت وتقدم على اى

وجه كان كانت في كل الاحوال اما لافائدة فيها واما مضرة . ويظهر
الان ان الحكومة يجب ان لا تتجاوز ثلاثة اشياء :

اولا تخزينية الاراضى الكبيرة الى اقسام صغيرة تعرض للبيع لان
الاراضى الصغيرة الصالحة للاستعمار الجزئى غير موجودة في الاسواق
المره .

ثانيا : تعريف اهالى افريسة نفسها عن مبيع هذه الاجزاء الصغيرة
باعلانات كثيرة .

ثالثا اعفاء هذه الاجزاء من الضرائب مدة عشرين سنة تبدي من
تاريخ البدء في تخصيصها للزراعة .

وما هي فائدة الدولة المالكة من ذلك ؟ ان فائدتها هي زيادة عدد
المهاجرين من افريسة الى اراضى المستعمرة وتكثيف العنصر الإفريقى
في هذه المستعمرة .

وما هو نفع المستعمرين ، الذين يبنوا وجودهم في المستعمرة .
ان نفعهم يأتى من استطاعة حصولهم على المقادير الكبيرة من قطع الاراضى
الصغيرة التى تساعدهم على ارضى الأمان .

فالمستعمرون بناء على ذلك لا يحرصون عيدهم في حب المهاجرين من
افريسة نفسها ولا الاعلانات التى تنشر لاستجلابهم . لان هؤلاء المهاجرين
من افريسة هم مزاحمون لاثاث المستعمرين . وبسبب اهمال الدولة
الافريسية تنفذ اعتراضهم في الاحوال الحاضرة . وعقضى القوانين الحالية
لا يسمح للمستعمرين ، الذين هم من اصل المتوطنين في المستعمرة .

الا بئس اراضى الاستعمار ولكن يضع الثلثين الباقيين تحت تصرف المهاجرين من افرنسة والذين هم من اصل افرنسى .

الا ان هذا القانون غير مراعى فان فى الاوراق والوثائق الرسمية يقال وبعين بصراحة انه سيخصص فى مبيع الاراضى الغلانية نصفها للجزائريين . ويقال انه بوسائط لا يحجلها احد تزيد حصة الاراضى المخصصة للجزائريين .

واما فى تونس فلا يوجد قانون يبين حصة المستعمرين المحليين التونسيين وحصة المهاجرين الافرنسيين . فان الحكومة التونسية اوبساراة اخرى حكومة المقيم العام باستسلامها لضغط السياسيين المحليين من المستعمرين ، تباع الاجزاء المقسمة من الاراضى التى تجزأ كل عام الى المستعمرين من الافرنسيين المقيمين فى تونس .

ففى بناء على ذلك لاندعو المهاجرين من افرنسيي افرنسة .

وهذا الابعاد او عدم الرغبة فى دعوة افرنسيي افرنسة ليعرفل نكاز السكان الافرنسيين فى تونس ويرى مقدار ما يستجيبه النتائج على متقل الافرنسيين فى هذا القطر .

وان من الواضح ضرورة مراقبة الحكومة - (حكومة الدولة المالكة نصيبها) - لاداريات الاستعمار . هذا اذا كانت تريد ان تكون فى شمال افريقية ادارة مرضية مقبولة وان لا تكون رغبها ونياتها معرضة لمعارضة المصالح المحلية ومقاومتها لها . ففى كل سنة وفى كل مستعمرة يجب ان ترسم

خطة للعمل الجديد المقصود منه دوام الاستعمار ويجب ان لا يكون تنفيذ هذه الخطة ممكنا الا اذا وفقت عليها حكومة الجمهورية الافرنسية . يجب ان يأتى فى كل عام مفتشون من افرنسة لينظروا كيف شرع فى تطبيق هذه الخطة وتنفيذها .

مسيولوتو ومسألة الأهالى الوطنيين

عندما وصل مسيولوتو الى الجزائر ليتلم زمام الاحكام فيها ، لم يثنأ ان تنبأ عما ستكون عليه افكاره ولا احساساته ، وصرحنا بان اعماله هي وحدها التى ستبقى عليها اراءنا وستتوطد عليها احكامنا ، هذه الآراء . وهذه الاحكام الحرة المستقلة .

وقد كتب البنا من جهات مختلفة يقال اسنوا طنكم فيه فان له خبرة عن تجربته باحوال الجزائر وشونها وانه ليس بالرجل الذى يحجم عن القيام بالواجب الافرنسى .

وقد كنا . والحق يقال . على حذر . وفيما نعيد كان من المكنى انه عند وصوله يظهر بصراحة نيانه ويرفع يده لاصلاح ما اعوجج من المواقف المشثومة الاعمال لادارتين من اكبر اداراته وهما ادارة الشئون الاهلية الوطنية الاسلاميه وادارة التعليم الاهلى ! او بصارة اصيرج تطم هؤلاء الوطنيين المسلمين . فان من هاتين الادارتين اتى كل السوء والشر وانها على كل هذه الطلل لىكى يوجد ضغط ادارى وادبى مستمر فيه بشدة ونجات ، على طريقة مطردة منتظمة .

وبالنظر لكونه امتنع عن اقل شروع في الامر امتناعا تاما . فقد صار الحاكم العام الجديد اسيرا بين هاتين الادارتين القويتين . ولقد كان لدينا ، من المبررات لما سردناه بعض جل من خطب صغيرة القيت هنا وهناك وكانت في ظاهرها قليلة المسمى ولكن كان فيها ما يظهر للسامع المنتبه . اذا اخذت تلك الجمل على حدة . تنبها مر - لا مباشرة وبدون واسطة ، برنة صوت يتبين فيها التشديد والتهديد . واما اليوم . فقد عرفنا كل فكر الحاكم العام . فانه في اجتماع المندوبين الممالين التي خطبة عارض فيها مقاصد القوم وصرح فيها باستعداده للكفاح وان في اسم « لونو » ما يتبين منه امضا كفاح ومكافح وهو ما يجعله واليا شديد القبضة خبيرها : كما يقولون . بغير شك ولا ريب . ولكن بقي علينا ان نعرف هل سيكافح مسيولون في سبيل المصالح العمومية التضامنية بين افرنسة والجزائر اوله . سيكافح للدفاع عن مواقع انتخابية مهمة لانتهادها اغراضنا ولا يتعرض لها اسمنا نهائى وحده من الوجوه ؟ او على كل حال للدفاع عن تلك الامتيازات الاستعمارية التي لا يمكن الدفاع عنها الا بتعرض البطريرة الافرنسية للخطر . هذه البطريرة الافرنسية التي يطمعون . مع ذلك ، السى في تثبيتها وتوطيدها . ونحن علينا ايضا ان نعرف ما اذا كان هذا الرجل ذو القبضة القوية هو الذي احسوا انخابه دون غيره ليجل ما تخجل من خطوط هذه الحالة الدقيقة اللطيفة . وكيف انت هذه الخطبة ؟ انت من انه منذ عدة سنوات شرع كثير في دراسة حالة مسلمي شمال افريقية وان من هؤلاء الباحثين في احوال المسلمين ، اصحافيين ومنشوعين واعضاء في مجلس النواب والاعيان و و « مستعمرين ! »

فقد تأثر كل هؤلاء من ملاحظة أنه لو كان تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين قد سار سيرا موازيا لتقدم الجزائر نفسها . فانه لم يؤت بتغيير او تعديل فى النظمات والقوانين الاداريه المخصصة للاحاطة بشئون هؤلاء الاهالى الوطنيين .

وقد اظهر ميو حومار ، عبثا ، نيانه فى ترقية هذه الشئون . فان «قوة» «الاقلام» [١] اتى يشادزهاسياسيو «مستعمرة» الجزائر وقد تفتأت على نسيانه الحنة . هذه التفتأت التى لم تجد طريقه للظهور الاخطائهم نتيجة لها .

لم تكن المناقشة فى هذه الشئون المقتصرة على محادثة بين اشخاص من الخاصة ولم يكن تداخل مجلس النواب والاعوان الاقاصمرا على اقرار قرارات مكتوبة كناية مهمة .

ولكن التوقيع على معاهدة ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ كان بمجمل دراسة هذه الشئون ضرورية السرعة لان هذه المعاهدة قد اسلمت الى الرئيس مستقبل ٨ او ٩ ملايين حديدة من مسلى العرب والبربر وكان من الواجب بازاء التوقيع على هذه المعاهدة ان يتسارعل عمالنا اذا كنا نكرم هؤلاء الماسامين الذين اسلمت اليانا شؤهم . على الخضوع لالظمة وقوانين مثل اطمة الجزائر ونواى وقواينهما .

[١] المقصود بالاقلام هيا اقسام الادارات .

وما ذا الذي كان يدفعنا الى تدقيق دراسة مسائل شمال افريقية ؟
ان هذا الدافع هو ما نعلمه من ضرورة ترويض الصدى لتأثير الثورة
العثمانية ، ووجود نخبة من الاهالي المسلمين تزداد ازديادا مستعرا ،
ومظاهرات الطريقة الجديدة التي يتلقى لها هؤلاء المسلمون التأثيرات
وتردد في نفوسهم بها المواطنين والاحسانات هذه المظاهرات التي كان
اقوى دليل عليها ، هجرة عام ١٩٠٩ . وايضا ، اخيرا ، لما ذا
لحبال بقوة وشدة المحتاجون اشد الاحتياج ان نضم اليها تمام الضم نصا
قد غلبنا في القتال وهو ذو قيمة على كل حال حيث ان مناقضنا برون
لهم ان يخافوا منه عوصا من ان يفعلوا مايجب لاستجلابه .

في هذا الوقت ذي الحظورة . والذي يمكن ان يكون فيه العمل الفاعل
الموجد لتأثير على تاريخنا . يستفيد . احصائنا من بعض الوقائع التي
تحدثت امثالها في جميع الامم لتجسيم هذه الوقائع نجعلها فاحشا . ونغير
حقيقتها بوقاحة تعدت كل حد ، وبصرفون فوق مايلزم من اجتهاد لايقا
حالة يعرفون انهم لا يسيئون ولكنهم قد قدموا فوائد معينة من الجهة السياسية
والاقتصادية او الاقتصادية .

وقد صار من الضروري الذي لا بد منه ان نوضح مسألة شمال
افريقية بكل قوتها وان نوضح نقطتها بطريقة واضحة جلبه مؤثرة
الوصوح والجلال . وهو ما قامت به زميلتنا الكبيرة جريدة «الطائفة»
في هذه المقالات .

ان حاكما عاما للجزائر ، على بينة من وظيفته لم يكن له غير خطة واحدة

يجوز له ان يتبعها هو ان يستفيد فائدة الشخصيه من هذه المقالات ومع الانتظار لانتها نشرها ، يحرص على سكوت التحفظ سواء كان هذا الحرص ناشأ عن الرغبة في ان لا يقال او لا يفعل نبي يسم المواطف ويزيد الحدال حدة وشدة ، او للحصول على الوقت اللازم لتحضير الاحوبة الممكنة او الموضوعات تحت البحث اللازم

ولكن هنا يظهر الوالى ذو القبضة الشديدة البديدة . فان مسيو لوتو تجاهله الاختيارى للعصبة العاليه المشتملة على المصلحة العامة الافرنسيه الجزائرية والتي دعت الى كتابة هذه المقالات . جعلها سبباً لمناقشة ومجادلة مكافحه مشابهة غربية لمجادلات امثال بوس وده كارنيير .

و خطبة مسيو لوتو ليجب ان يؤتى بها حرفاً . ويبحث الباحثون عن جواب واضح صريح حلى على المسائل المذكورة آنفاً . محمداً لافانده فيه .

وهذا ما يقول مسيو لوتو :

ان اجدادنا اتوا الى هذه البلاد وانتزعوها من الفوضى ومن الاختلاط ومن الوحشية . وفي سبيل هذا العمل الذى قضيه الحكيم اكثر من تدويح البلاد واستعباد العباد . صحووا حياتهم وسفكوا دماءهم فما على الامل الذى جعلهم يفضون أعينهم عن رؤية النور وما هو الحلم الذى حلموه في نومهم الاخير : ألبسها الرغبة في رؤية هذه البقاع اراضى اف نسيه ليس افرسيه فقط بالرابطة السياسية والحرفية ، بل افرسيه ايضا بمنظرها . افرسيه بعمل الفلاح المعيش المحبى ، هذا

الفلاح الذى • كصانع متفنن • يأخذ ارضا لا فائدة فيها ولا ثمرة منها • ويخرجها من العدم ويكونها ويشكلها بيديه القويتين الى ان يصيرها ثمنا لا حيا ؟

ولقد كان التغير اشد بمعجزة الى درجة اننا نستمتع في هذه البلاد بلبذة الحياة وان الذين عانقوا هذه البلاد لا يستطيعون ان يتركوا عناقمهم هذا الذى اوجدناه افرسة بلسانها وعوائد باحاساتها الجالية .
هو هذا • المستعمر • الإفرنسى الذى يبر بعض الناس ان يشكروا بمزاياه وبشوهوا حياته .

سادنى • ان حاكما عاما يجب عليه ان لا يهوى الاموال مقبلة مؤزونة . ولكن ليس مما يمكن ان يمد حروجا عن هذه القاعدة • ان اعبر عن الحزن الذى الم بى عندما ارى عمل • الاستعمار • في هذه البلاد قد انكره كتاسر باخرون بالادعاء بانهم مخاطبون ويكلمون بحجة الافرنسيين عالية الفكر .

فمع بمرقة اخلاصهم لا يمكن ان تعطى كفائهم التى لا جدال فيها اهمية للسفينة التى يسيرونها ويبدلون .

انهم يحترثون باننا نطبق هنا حكما استبداديا طالما وعنيفا واننا اعتبر الوطنى المسلم عدوا يجب القضاء الرعب فى قلبه باشد المقومات قوة وان • المستعمر • خير موان على اذلال المسلم الوطنى .

سادى . هل يجب علينا ان نحتج باسم « المستعمرين » ؟ ان هذا الاحتجاج يكون تمصيل حاصل . وان « المستعمرين » الضالعين فى تلك اقصى عند ما يعلمون ما يصفونهم به فى تلك الارحاء التى تبعد عنهم خمائة فرسخ . لا يتألمون من ذلك ولا يتأثرون . بل تكاد تبده على وجوههم التى كستها حرارة الشمس بالاسمرار . اقامة ويمودون بعد ذلك بوقار الى محرائهم . ان « المستعمرين » الجزائريين يدافعون عن انفسهم بعملهم الذى يستبعونه بكون وسكوت .

واذا كانت اعمال الادارة الجزائرية هى التى جعلوها هدفا لعظمهم وتشنيعهم . فكيف ساع لهم ان يفرضوا ان امثال كامبون ولافريير وربموال وجونار قد قبلوا بدون ان تنور ضمائرهم ، استعمال آلة الزهيب والاضطهاد والتمب :

وان الحقيقة لمخالفة لما يقولون وبدعون تمام المخالفة . فى هذه الظروف التى يخترقها الاسلام الآن كان يمكننا ان نذكر بعض كدورة الخاطر لو لم تكن عارفين حقيقة عواطف الاهالى الوطنيين المتسلمين . وان لم يكن الصمم الممتلئ للكلام عن هذه المواطف . فقد بقينا مدة شهر فى تماس تام معهم . فبدون ان نحيط نفسا بحرس بحميننا ولا حاشية نحيط بنا ولا واسطة نعرفل رغبتهم فى التبيين عن مرادهم . فقد تركناهم يتفرون لنا بخفية ويفصحون لنا عما يحسون ويؤمنون .

فلم نر قط نظارة مشبها فى المواطف الدافقة اليها وفى كل مكان وجدنا مظاهرات طبيعية وخالصة للثقاة التامة بهم فىنا .

فهل يستتج المستنجون من تأكيدنا المشدد فيه اننا ننكر وجود المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المنتج لنا .

ولكن هذه المسألة هي قبل كل شيء مسألة تربية شخصية واجتماعية وهل هذه المسألة لا تقدم في كل زمان ومكان ؟

حقا انه يجب ان نلاحظ وترعى وترفع حالة الاهالي الوطنيين المسلمين الادبية والادبية . ويجب ان توسع حريتهم كلما ترقى مداركهم واتسع افكارهم . ولا يمكن احد ان يهتما باننا نتأخر عن ذلك لاننا نحضر احراءات وتديرات كبيرة عظيمة في هذا الشأن .

ثم ان مسائل المعاونة والبر وحماية المستقبل والتكافل المتبادل هي للاهالي الوطنيين المسلمين مسائل ذات اهمية تسبق اهمية غيرها . وان ميّزنا هذه المسألة تدل على اننا نشغل لنحل هذه المسائل .

ولكن هذه المسائل لا تزال لها حالة المدة التي كانت لها من قبل في ارض العرب القديمة وهم يلوموننا على اننا لم نحل هذه المسائل في بلادنا قطرية شع لا يزال اكثرنا باقيا على كراهه للتقدم وعوره من الترقى وعدم قبوله لتحسن احواله !

من المؤكد ان العوائد والضرائب تقبل على عاتق الاهالي الوطنيين المسلمين ، ونسئ ونعتمد ونعتمد في تخفيفها ونحسين توزيعها تحسنا يخطئها اقرب احتمالا مما كانت عليه من قبل . ولكن هذه العوائد كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . واننا نطلب من

التأقدين لاعمالنا ان يحجبونا عما اذا كانت هذه العوائد واضرائب
مقررة ومنبئة ومحصلة في تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس
الشروط المتضمنة للتراحة والمدالة اللتين تسير عليهما جبايتنا لهذه العوائد
والضرائب ؟

انا نحقق ونوطد للاهالي الوطنيين المسلمين نفس المدالة ونفس
الحماية اللتين تحققهما للاوروبيين وهم يستفيدون من قوانيننا وشرائعنا .
وان شرائهم للاراضي من الاوروبيين يتضاعف ويتكاثر ويكاد
يساوي ثمنها او الاقليل ببعضهم للاراضي التي يبيعونها من تلقاء انفسهم .
وانهم يقدمون لنا بذلك رهانا على انهم ليسوا محققين ولا مظلومين
ولا مهضومة حقوقهم من جانبنا وانهم امكنهم ان يحصلوا على ارباح
في حل احكامنا وقوانيننا وشرائعنا .

فلنؤكده بصوت عال انا ندير . صالح الاهالي الوطنيين المسلمين
المادية والادبية ادارة موافقه لزعائم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم .
وملائمة للفكر والروح الافرنسيين وان كل ما يقال ضد ذلك يكون محض
اشتغال بالجل والالفاظ المزوقة .

فيكون مسبو لوتو — الحاكم العام للجزائر لم يكلف نفسه مؤونة
الانتظار الى ان ينتهي نشر تلك المقالات التي تستند على الاتهامات وانعام
النظر من كل وجه ، ووضع نفسه ضد مايراد منها واعلن خصومة
تكاد تكون عنيفة .

فهل يؤول انه يؤثر علينا ويحيقنا بذلك ؟ وهل يظننا مثل تلك

« الضفادع » التي للوالى صاحب القبضة القوية الشديدة سلطة عظمى
المقدار عليها ؟

فا اعظم خطاه !

وكيف لم يلاحظ ان اشتغاله هو نفسه بالجل والالفاظ اذا كان يكفى
به اغلبية مندوبيه الماسلين فانه لا يمكن ان يكفى ذلك الجزء من الرأى
العام الافرنسى (الموجود فى فرسة نفسها) والذي يعقب عن قرب نحو
المصالح الافرنسيه وترقيها فى العالم عموما وانرقى الضرورى لسياستنا
الاستعماريه .

ان ميو لو توتو يستحسن ان يجمع من الالفاظ والجل ما يدور حوله
الحدال ليغير مد معناها الى المعنى الذى يبرر دفاعه الذى اتى به متجنباً
الخصوص فى الموضوع .

وان املنا هذا ثبت حقيقة صحة انتقاداتنا . وهى انتقاداتنا بان
لطريقة السياسة والاداريه المتبعين فى الجزائرها فى حقيقة امرها سبتان .
لانهما يسميان سبتاً صريحاً لجمع كل اصلاح يمكن طلبه او تحقيقه وحبث
اوتقيقه هو نفسه فيجمله بلفظ ما ينسب به الشوائب نفياً مبراً على طريقة
منظمة او ينت به ما هو ظاهر التضاد مع الحقيقة .

وان الامر يتعلق بشخص ميو لو توتو . وبشخص ميو جوناو .
وبشخص هذا او ذلك الموظف الاخر او هذا او ذلك المستعمر
الجزائرى ... فهذه هى الطريقة او الجهاز المستعمل الآن فى المناقشات
والجدالات .

حقاً ! اننا لم يتوقف علينا كون هذه الطريقة تغير وتصلح تدريجاً
فالنا نعرف ان نكتفي بالقليل في انتظار الكثير .

ولكن النبي المستمر الذي اصدم به بدون ان تترك لنا راحة من
رصوخه ، يحملنا مضطرين الى توسيع نطاق الحدال .

ولهـ كننا نحب ان نرتب الاشياء فلم يشاؤا ذلك . ولم يقبلوا هذه
الطريقة الحكيمة . فتناقش اذن المسألة كلها ، بمجموعها وعلى مداها
وفي جميع نتائجها .

ان مسبولونو يميز استعمال الكلام الراقي المذهب كلام الادباء
والعلماء والخاصة فانقل له هات لنرى كما يقول الملاحون والعوام .

عمل المستعمر الشخصي ؟ أيدكم مسبولونو عمل المستعمر الشخصي ؟
انهم يأتون بنا دائماً الى هذا الداعي وهذا الدافع وهذه العلة كما يؤتى
بالتناقض الى السبب الكافي اكل نبي . عمل المستعمر الشخصي عمل
يستحق كل اعجاب واطراء ! اننا سلمنا كذلك ولا سيما له مسبولونو
قد قاله اذ قال : ان المستعمر الافرنسي اول مستعمر في العالم ! —

ولكن في الحقيقة اننا لا يمكننا ان نضيع وقتنا في دوام مناقشة هذه
الانشودة فان هموماً اخرى تستدعي تفكيراً في غير التفتي بها . وان
مسبولونو يرى هذه الهموم ويبرفها بفكر شك ولكنه سموع من ان يتكلم عنها .

من قبل اصوله الادارية التي تزيل منه قوماً كبيراً من السلطة الضـ ورأله .
وما هي هذه الهموم ؟ — اننا قد ذكرناها من قبل فيما تقدم من

الصحائف وهى الطريقة التى ينظر بها الحاكم العام للجزائر الى هذه
الهموم . هذا الحاكم العام الذى كان يجب ان يكون اهتمامه العالى قائما
على البحث عن احسن الطرق والاطفها واطرفها للآتيان بما يفرج هذه
الهموم بشكل ظريف وغير ماس بالمضرة .

وبذكر مـيو لوتو اعمال الادارة فعلى ذكرها نأتى بما لدينا من
برهان فنقول :

انه عقب توالى الكثير من الحوادث المخجلة المفضحة طلبنا من سنة
١٩٠٨ ان توجد مراقبة للنواحي المشتركة . فوجدت هذه المراقبة
فى سنة ١٩١١ فكانت النتيجة تنفيذ الاحكام فى بعضهم تنفيذا اكتر
القليل والاقبال وانه ربما من السهل الاقرار بان هذه الاحكام مانفتت
الارضى الذين لم يمد فى امكان المشتغلين بالسياسة ان يخلصوهم ويتفقدوهم .
والقريبة ان مـيو لوتو يخلطها مـألة بسيطة للتربية الشخصية والاحتماء به
فهل ياترى ارادوا ان يقللوا من شأن التربية الشخصية بضربهم عمل مـيو
جانير الجميل بارجلهم وبتأديتهم لتلك المدارس - الاكواخ التى افوا
فيها معلمين وطنيين مسلمين غير كاف تخضبرهم العلمى وغير كافية
مرشباتهم ؟

الا انه يجب ان يكون اهمى او محنونا من يقتدار الاهالى الوطنيين
المسلمين ينتظرون الآدن من ادارة الحكومه الاستعمارية ليطلبوا انفسهم
مانفسهم . وتكون هذه الادارة قد عرضتهم بذلك لياخذوا بدون ان يعيروا
النافع من المضرة . فى مواد التعليم العامة اوليتلقوا بالتحسين تلك المواد

التي يقدمها اليهم ويضعها تحت تصرفهم اعداء ماكرون ماهرون قد صاروا مع شكرهم بالصفات التجارية . يحبون انحاء افريقية الافرنسية ليزدرو فيها بذور المداوة والاحقاد ضد الدولة الافرنسية .

ويجب ان يكون هذا الحام العام نفسه هو الذي يسهل بمخطبه واعماله لهذه البذور نموها وانماها ا

والموائد والضرائب ؟ حقيقة ان جواب الحاكم العام للجزائر هو جواب نافع لنا واننا لثرى فيه حجة لنا عليه . وذلك بان هذا الجواب غريب السقطه هل كانت هذه الموائد والضرائب موجودة قبل افتتاح هذه البلاد واستيلائنا عليها ؟ حسن ! وانه لم يكن ان يكون احسن لو كانت الادارة قد وجدت - منذ استيلائنا على تلك البلاد - الطرق لتوطيد هذه الضرائب وجبايتها وتحصيلها على احسن شروط العدالة . فهل يمكن هذه الادارة ان تقدم لنا براهينها على انها توصلت الى توطيد وترتيب هذه الضرائب والموائد وتوزيعها وتحصيلها على طرق العدالة .

اننا لنحبها بنصريحنا لها بانها لا تسطيع الى ذلك سديلا . واننا لانها بالادلة الساطعة والحجج الدائمة عما فعلته ادارات التواحي المتمثلة فيها وخطيئات ادارات المشايخ .

ومن كونهم لم يلتمحوا ضرورة اصلاح طريقة جباية الموائد والضرائب وتحصيلها اولا ولزوم انجاد التساوي في التكاليف والمصارف ثانياً وهذا ينبت بطريقة سائها يعنى الميون انه بعد ثمانين سنة من

احتلالنا لهذه البلاد ، لانزالك بعيدين عن تحقيق نصف الواجب المفروض علينا في ارجاء شمال افريقية .

ولتكرر قولنا هذا : انه لو كان نصف هذا الواجب قائما على اقامة المستعمرين الكثيرين وتوطينهم ليكون جدم واجتهادهم المشكورين سببا في اخصاب الارض وابتعاد الحركة الاقتصادية الشديدة بمعاونة الدولة المستملكة ، هذه الحركة القوية الشديدة التي نشاهدها الآن ، فان النصف الثاني من الواجب الافرنسي كان يقوم على تحضير النمو الاقتصادي وللفرق الاجتماعي للوطن المسلم بالاحترام لماضيهِ وعلى فتح سبل الامتزاج الذي ليس فقط ممكنا ولكن واجبا ايضا .

واما عن ضغط المستعمر الادبي الذي ينضم الى ضغط الادارة ، فلو استحسن مسيو لوتو ان ينسى القرارات العديدة لجمعية المستعمرين ومحاسنهم فماذا يرون وجوب انكار حق الاهالي الوطنيين المسلمين في الزلم وحقوقهم في التحلص من اغلال حالة الاهالي الوطنيين المسلمين ، ندرجها . لو تبصر قبول الخدمة العسكرية الافرنسية في مقابل مزايا سببية لا تعطى بمقدار عظيم دفعة واحدة ولكن بتدرج حكيم . - (وهل يجب التذكير بان الخدمة العسكرية بقيت مدة طويلة غير ملزم بها اولاد المستعمرين ؟) - فاذا اراق مسيو لوتو ان ينسى هذه المظاهرات التي هي مخالفة اوضح مخالفة للكرم الافرنسي المأثور فانه بحلول لدينا ان نذكره بها . وفوق ذلك فليس من الضروري ان نطيل التشديد في ذكرها فانه في اليوم التالي لليوم الذي فيه الحاكم العام خطبته اصرت الفتنة

التي هي من غير المستعمرين بين اعضاء مجلس المتدبير المالي ، عن املها الا تقي ذكره والذي يثبت حالة فكرية تبرر كل اعتدائنا .

• ان اعضاء المجلس المالي ، غير المستعمرين بانباتها قراراتها السابقة تستحلف الحكومة بان تصرف فكرها عن كل مشروع تجنيد الوطنيين المسلمين ولو كان التجنيد جزئيا ، فان تحقيق مشروع التجنيد لا بد ولا مندوحة له للمسلمين الوطنيين عن ان يحجزوا للجند الوطنيين المسلمين حق المزايا الانتخابية وهو امر ليس الاهالي الوطنيين المسلمون مستعدين له بل هم يبدون عن الاستعداد فالاعضاء يطلبون ان الجند من الاهالي الوطنيين المسلمين الذين تحتاج اليهم دولة الوطن (فرنسة) احتياجا لاجدال فيه ، يتجهون بطريق التطوع وان تزداد المرتبات اليهم اذا لزم الامر ، وان تجعل بعد سنة وثلاثين سنة على الاقل ، قيمة مرتب الراحة ثلاثمائة وستين فرنكا في السقطات اذن ؟ واين عواطف العدالة ؟ واين الفكر والروح السياسيون ؟ واين الشعور بمصالح الوطن العالي ؟

• انا حنا الحاكم العام ، ان مستعمرونا المشتغلون بالديانة يسمون كل ذلك في المحافظة على مصالحهم الانتخابية الخاصة هذه المصالح الانتخابية التي تستدعي حفظ الامتيازات الضرائبية .

• انت ، عوصا عن ان تهدي هؤلاء المستعمرين باطهر وقت لهم ، ضروره ايجاد التغييرات في طريقة الاحكام الحالية ، وعوضا عن ان تصنع شيئا للاهالي الوطنيين المسلمين ينفعهم ويفيدهم بعد ان صنع الكثير في امر حكومي واحد . اصلاح الاسرائيليين ، - ثوب هؤلاء المستعمرين

في افكارهم التي هي اشد الافكار استمساكا بالآخرة والالانابه ، وتدعى بذلك كسر الآمال التي جعلها سلفك تتألق امام اعين هؤلاء الالهالي الوطنيين المسلمين !

وليس نعمة ما يحيرك على ان تقف موقف المدافع غيبة كؤودة في مناقشة المنتظر منها ان توجد قرار الدولة المالكة ! فلقد كنا جاعلين هذه المناقشة فوق شخص الحاكم العام والمقيم العام .

فاذا كان يروق لهم ان يلقوا بشخصهم ونفسهم في معمة الحدال .
...فانه يمكن ان تنزل عليهم ضربات .
وانا لنأسف لذلك مفعما .

جل : اقوال مزوقة ؟ - يقول ذلك مسيو لوتو - جل : اقوال مزوقة يا قبل وكتب في التحقيقات البرلمانية (مجلس النواب والاعيان) ؟ - جل : اقوال مزوقة تقارير لجنة التحقيق على الخدمة العسكرية للاهالي الوضيين المسلمين ؟ جل : اقوال مزوقة تلك المقالات الرنانة التي نشرت في جريدة الطلوع والتي يمكن قراءتها ان يتاملوا معانيها ؟ - جل : اقوال مزوقة ستلك الآراء المنية على اسباب صحيحة والتي صرح بها المشرعون العظام الذين آباؤوا واحادوا وافادوا بانهم القيمة في الحالة التشريعية للمسلمين ؟ - ان هنالك امرا غير موافق لحاكم عام وهو ان يتكلم هذا الحاكم بهذا النسق وهذه الحقة في مسائل لها مالهذه المسائل من الخطورة وان لا يقابل اسئلة صريحة واضحة وضعت بدافع من احساس خال عن الاعراض الشخصية

لتعاقبة بمصالح الاوطان ، الا « يحمل واقوال مزوقة » يمكن الانسان ان يرى امثالها بسهولة في اعمدة الجرائد الكارهة للعرب .

انه ليحب الاعتقاد بان اشغال السلك الادارى وهو مهو لم تسمح لاسبو لوتونان يحصل على فكر صحيح مبن على اسباب مقولة . من جهة مدى المسائل التى يضعها تماس الشعوب ببعضها فى الحالتين اللتين تختص كل واحدة منهما باحد الشيعين وهما حالتا السيادة والعبودية .

فيعبر حينئذ من الضرورى مد اللازم ، من الذى لاغنى عنه بل من الذى لا بد من التمجيل به . ان يدرس الاحوال والظروف والشروط الموجود فيها افرنسيون فى جهات العالم الاخرى : كذا وفى الازراس - لورين . فدراسة هذه الامور والمقارنه بين الاحوال هنا وهناك تفيد كثيرا فى توطيد معتقداته لافكاره . بصفته حاكما عاما للجزائر على اساسات ومبادئ احسن من التى اوجد عليها الآن كمعتقداته وافكاره .

فاذا لم يكن من هذه الطبقة من رجال الحى كومة الدين بقل عدهم يوما عن يوم . والدين لا يعرفون من انواع الحكم غير استعمال القوة والضغط والنف الى ان تنزل عليهم مصيبة وتحمل بهم كرامة تحب لانهم يفهمون ان الفكرة تكتب قوه وشدة كلما قنط عليها وان هذا ما يشده تزداد كلما ازداد الضغط وانها يمكنها ان تحدث فرقة مضره .

اما نحن فلنا ننظر بسرور وحبور الى المكافحة العيفة التى دفنونا اليها بالنفى المتوالى والسلب المتالى . ولو كنا نتذكر ان هذا لك وقت

يسمح لنا بذلك . لكننا نذهب الى الذين بيدهم الحار والعقد ومائل
الحزائر ونقول لهم لماذا تصرون على الامتناع عن رؤيته تقدم الاهالى
الوطنيين المسلمين وعلى رفض الوسائل التى تجعل هذا التقدم يسير
فى السبيل الافريقية ؟

ولماذا تأتون بمسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الى موقفكم الانتخابى
بما ان هذا الموقف غير مهدد وان لم يكن ان يبقى دائما ثابتا متينا بدون
حاجة الى ان يكون عقبة كؤودا فى طريق مطامع هذا الشعب الشرعيه .
ولكن يظهر ان ذلك قد مضى اوانه فان موقف القتال قد اتخذت .
اننا نحاطب الراى العام الافرنسى . واننا نعرفه كما لم يعرف ونطمحه
كما لم يعلم وعندما يصبح اخصامنا : ان ذلك تمصب نحبيهم انه اخلاص
وعندما يكلموننا عن حقوق المستعمر . نحبيهم بتذكيرهم واجباته .
واننا نطمعون مقدما على نتيجة الموقفه الناشئة الآن . فقبل عشرين
سنة هذا التاريخ عقد الاتفاق الافرنسى العربى نهائيا . ولم يبق
لمعارضينا الا الحزى . الانسوا لقتلهم كل نبي وادارة مجلده لافونداحين .

مسيو لوتو وكمته مرون والاهالى الوطنيين المسلمون

لقد استطعنا الى ان ياتينا نص الخطبه التى التزم فيها مبولوتو
الاعتراض الضيف على هالاتنا التى نشرناها عن شمال افريقية ، نرد
عليها . وان نص هذه الخطبة لوجود الآن تحت انظارنا . وارى ان
من الثابت المؤكد ان بين آرائنا وآرائه ومعتقداتنا ومعتقداته . افتراقا
وخالفات وتضادا كاملين .

فها هو فكر الحاكم العام في المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية :
 • هل يستنتج المستنجون من : كيدنا المشدد فيه اننا نكرو وجود
 المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية ، ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على
 جهل المستنتج لنا .

• ولكن هذه المسألة هي قبل كل شيء مسألة تربية شخصية واجتماعية .
 فاذا كان يفكر ان المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية تقتصر على كونها
 مسألة تربية فاننا نعتقد ان الحاكم العام للقطر الجزائري قد اخطأ خطأ كبيرا
 ان هذه المسألة لشيء عظيم بشكل آخر وكيفية اخرى . وهي قائمة
 على معرفة ما اذا كنا سنطبق على الاهالي الوطنيين المسلمين مبادئ
 عدالتنا وانصافنا . والمدله والانصاف هما اعطاء كل ذي حق حقه .
 ورد كل شيء الى صاحبه . وهي تقضي بذلك . ولاشك . ان يمنح الجميع
 على السواء خيرات التعليم والتربية ولكنها لا توجد ولا تخلق واجبات
 مختلفة نحو المتوحشين ونحو المتعلمين المتعلمين المهذبن اذ المسألة
 والانصاف يقضيان بان لا يعتدى على حق احد ولا ان يحرم احدهما
 يحب ان يحول له .

فكم يدوننا الآن ان حكم العدل والانصاف ضروري الآن
 في افريقيا مع انه لم يكن احد يفكر في كرومه قبل تحجيره قاهما
 ان لذلك سببين عمليين : اولهما انه ، من جهة اننا ان استقر رأينا
 على ان نعلم الاهالي الوطنيين المسلمين واخذت تتكون نخبة منهم ذات
 كفاءة افهم انتاقض والتباس والمخالفة الموجودة بين افعالنا وبين مبادئنا

واتفهم مواطنيهم واخوانهم ما راوه وتحققوه في خطتنا من مخالفة العدل والقسااس . وثانيها انه من جهة اخرى اتنا بسينا في اتخاذ الوسائل التي تمكننا من الاستيلاء على المغرب الاقصى واخصاها لسيطرنا وساطتنا فاننا نكون بذلك عاملين على زيادة عددا لاهالي الوطنيين المسلمين الذين تدبر رقابهم لنا زيادة تربو على الضعف . وانه لايجب ان يكون الانسان نيا يوحى اليه ليقا عن لزوم الاعتقاد بانه ستوقف على عواطفهم نحو افرنسة كون شمال افريقيه سيكون سببا في زيادة عظيمة للقوى الافرنسية او على لضعف عظيم .

فواء ارادوا اولم يريدوا ستكون في ارجاء شمال افريقية اسباب احوال مستقبل افرنسة .

وتلخيص الدعوى التي نقيمها ضد حكم الامتيازات الحالية قد وضعنا المسئلة الآتية :

١- ان المستعمرين يزرعون نحو من مائون هكتار كل عام ويحصلون على فح كمقداره من عشرة الى اثني عشر قنطارا بالهكتار الواحد على المتوسط . في حين ان الاهالي الوطنيين المسلمين لا يحصلون من القمح بالهكتار الا خمسة اوسنة قناطير والثلاثة عشر الفا والمائين وواحد من زارعي القمح في الجزائر قد باعوا في سنة ١٩١١ كمية مقدارها خمسة عشر الفا وسبعمائة وثمانين عنر كل واحد في المتوسط فهل من العدل ان الاراضي التي تعطى مثل هذه النتائج ، نمنى من الموائد الحكومية في حين ان اراضي الاهالي الوطنيين المسلمين يدفع هؤلاء عنها ما فرض عليهم من الضرائب

ولقد اشترى المستعمرون في الجزائر - في هذه السنوات
 الاخيرة الفين وتسعمائة واربعه وسبعين - سيارة « مقدرة قيمتها
 بناء على الاحصاءات الرسمية الجركية بقيمة ثمانية وعشرين مليوناً
 وخمسة وثمانية آلاف فرنك وذلك ما يعطى نسبة سيارة لكل مائتين
 وسبعة واربعين مستعمراً اوروبياً . فهل من العدل ان اهالى لديهم من
 البذخ والرفاهية ما يظهر بمثل هذه المظاهر التي لا يمكن ان ينكرها منكر
 ولا ان يتجادل فيها مجادل . - هل من العدل ان هؤلاء المنعمين يحملون
 الاهالى الوطنيين المسلمين يفرمون كل مصاريفهم وتكاليفهم العمومية ؟
 ان الحاكم العام للجزائر قد اجابنا . ولكن كيف اجابنا ؟
 اجابنا على السؤال الاول بقوله :

« من المؤكد ان الموائد والضرائب ثقيلة على عاتق الاهالى الوطنيين
 المسلمين ، وسنسى ونجتهد في تخفيفها وتحسين توزيعها تحسباً لجعلها
 اقرب احتمالاً لما كانت عليه من قبل . ولكن هذه الموائد والضرائب
 كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . وانا نطلب
 من الناقدين لاعمالنا ان يحسبونا عما اذا كانت هذه الضرائب والموائد
 مفررة ومنتجة ومحصلة في تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة
 ونفس الشروط المتضمنة للنزاهة والعدالة التي تسيطر عليها حبايتها
 الموائد والضرائب ؟ »

اجابنا على النقطة الثانية بقوله :

« فلنؤكد بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين

لمادية والادبية ادارة موافقة لزعائم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم .
وملائمة للفكر والروح الافرسيين . وان كل مايقال بخلاف ذلك وضد
ذلك يكون محض اشتغال بالجلل والاقوال المزوقة .

هذا مااجاب به . وانسا لن نتاخر عن اظهار ان هذه
الاجوبة ليست ناجوه . يمكن قبولها والسكوت والاقتصار عليها . وانه
بما ان العوائد العقارية كانت موجودة قبل استيلاء افرنسة على تلك
البلاد ، فليس ذلك سببا لاعفاء الاراضى التى يملكها المستعمرون
الاوروبيون .

وقوله : جلل واقوال مزوقة . هذا القول المنصر بالاحتقار والموجه
الى اهم المواضع التى تقيم الضمير الوطنى (تقدمه اهو قول ايسر فى محله
ولا يلحق بان يقال .

ولكننا نكتفى بان نلاحظ ان ميو لوتو الذى يتكلم فى مجمع من
المستعمرين لابسه ولا يمكنه ان يقول غير ذلك .

فى عدد للاطنان السادس بتاريخ ٩ مايو الاخير كنا قد بينا ان فى الحالة
الراهية الحاضرة لا يمكن لاحد ان يقول الحقيقة للدولة المالكة على مسألة
الاهالى الوطنيين المسلمين . فلا الاهالى الوطنيون المسلمون الذين رعمهم
على السكوت ولا المستعمرون الذين من صالحهم ان يدافعوا عن امتيازاتهم
ضد الاهالى الوطنيين المسلمين الذين يحملون المقارم وحدهم . ولا
الادارة التى هى موضوعة امام مجالس هؤلاء المستعمرين السطة
والسيطرة عليها والتى هى بسبب ذلك اسيرة تلك المجالس واولئك المستعمرين .

وقد كان قولنا هذا الأخير قد استدعى بعض الاحتجاجات . وان
عدم كفاية اجوبة ميو لوتو تثبت لقرائنا مقدار ما في اقوالنا من الحقيقة
والصدق والمواظفة للاحوال .

وهل يريد قراؤنا اثباتا وتأكيدا غير هذا الاثبات وهذا التأكيد؟
انه لم يأت الى الجزائر حاكم علم قد صنع اكثر مما صنع ميو جونا
لترقية احوال الاهالى الوطنيين المسلمين المادية . فهل كان راضيا عن
ذلك الحكم حكم المجالس البلدية الذى يصنع فى التواشى الجزائرية
الوف من الاهالى الوطنيين المسلمين فى قبضة المستعمرين الافرنسيين؟
وقد طهر كتاب اسمه العمل الفرنسى ، فى الجزائر وكان ظهوره
فى هذا الاسبوع الذى كتبنا فيه مقالنا ، عرّص فيه مؤامره درجة الترقى
اتى اوصل ادارة ميو جونا المسائل الجزائرية المختلفة اليها وابان هذا
المؤلف ، وهو ميو رويجوند اجمار الذى كان من اخص معاونى ميو
جونا فى اعماله . ما يظهر سوء اعمال تلك المجالس البلدية ونحوها
الحد فى الخروج عن المدل فى اجراءاتها . وان هذا الاظهار ولو كان
بطريقة لطيفة تكاد تكون غير محسوسة ولكنه صريح جلي كالدعوة الى
ضريقتا التى تنبهما فى توضيح مثال تلك المجالس .

وان مؤلف هذا الكتاب المذكور آتيايين الى الافرنسيين يشتركون
فى تقديم الموائد باقل ما يمكن وان الاهالى الوطنيين المسلمين يخرجون
مبدون عن الاستفادة من توزيع مصاريف المزايا وان الاموال
الصومية صرف فى انفاقها اسرافا زائدا وان المستعمر مدفوع الى

الاشتغال بالنسبة بدافع المواند التي يستحصل عليها من ذلك عوضاً
ان يفرغ وقته للعمل المخصص المذيد بأجاء الاراضى وانما المزروعات
وان هذا المؤلف ليصف حكم هذه المجالس البلدية باوصاف الظلم وعدم
المطابقة للمنقول والمقول .

وقد كان مسيو جوناو لايجهل من ذلك شيئاً . بكل تأكيد . فاذا
صنع ؟ اقد توقف عن ايجاد النواحي المؤسفة على هذه الطريقة المسكرة
القطيعة وعلى هذا التال القطيع . ولكنه لم يسع فى تعريبه اصلاح ماقد
من قبل . لانه لو كان ابدى اول حركه تدل على رغبة فى تهديدا تيازات
المستعمرين لكان راي كل حاله المستعمرين الاوروبيين قدوقت ازاءه
موقف العدو اللدولم يكن له بعد ذلك سوى ان يأخذ حقيقته [١] وينصرف .
وان النتيجة التي نستخرج من هذه الحادثة انى اوقفنا موقف
المتجادلين مع رجل ادارى كبير راينا من قبل من جزئيات عمله
فانه يحناه عليه . من ان اصلاحاً حدياً لمؤسستنا الافريقية مواظبا اقرارات
مجلس النواب ومجلس الاعيان اللذين يطلبان حكماً وسياسة بالعدل
والمقتضى ، طلبا تكرر كثيراً ، لا يمكن ان يحقق الا اذا اخذ اصحاب
الحل والتفدى الحكومه الافريسيه (حكومة الدولة الافريسيه نفسها)
فى الشروع فى العمل لايجاد هذا الحكم وانه لا يمكن ان ينتظر ان يأتى
من افريقية اقتراح ريمى المد صميم الاور .

جريدة الطان

المؤرخة فى ١٧ مايو سنة ١٩١٢

[١] الحقيقة وعاء من جلد محفوظ فيه ابواب المسافر .

عقب حوادث تونس

احساسات

حبيب الرصيف المحترم .

قد طلبتم مني . عند رجوعي من سياحة دراسة الاحوال في تونس ان ابين لكم ما استحصلت عليه من الاحساسات في أثناء وجودي بين الاهالي الوطنيين المسلمين عقب الاجراءات الحكومية التي اتخذت ضد التونسيين السبعة . وقلتم انكم تعلقون اهمية على شهادتي بسبب اني طلبت منذ عدة سنوات من قبل جمعيات وطنية اسلامية لالقاء محاضرات لدي هووع مختلفة . واني ساجيبكم بكل التحقيق والتدقيق الذين يمكنني ان آتي بهما في تحقيق رغبتي في اثناء ان بدافع الانسان عن نفسه من تأثير احساساته الخاصة وان يحافظ على اهتمامه الوحيد بالواحد المدني والوطني المستبشر بنور العلوم والمعارف . فاقول اولاً اني لا اصرف اللغة العربية . وبناء على ذلك لم يمكنني ان اتحدث الا في الدوائر التي يتكلم فيها باللغة الافريقية . ولكن ذلك لا يمكن ان يتخذ وسيلة لابطال اقواله وهو لا يكون لكلنا كيد الا امرام ملحوظا مع ذلك اهمية وهو ان اولئك الذين يتكلمون لغتنا من الاهالي الوطنيين المسلمين هم اكثر من غيرهم علما ومعارف . وهم يكونون . مهما كانت المهنة التي يشتغلون بها . هي سواء كانوا موظفين او محامين او مزارعين او اصحاب مصانع او تجار . نخبه من اصحاب الافكار الراقية . التي تظهر عظامها الطبقة المديرية للشؤون او الطبقة القرية من الخاصة . وهذه الطبقة لا توجد في تونس فقط بل توجد ايضا في صفاقس

وفي القبر وان فهم في كل واحدة من هذه المدن مع بقائها على الشكل المحلي الخاص بها لها حياة عامة تزداد تثبتا باقامتها ثمائر الفكرة المصرية وشعور التقاليد الاسلامية مع الاخلاص لافرنسة الحماية والمعلمة المهذبة والوفاء في الولاء لها. ان ايمان التونسيين بمزايا الفكرة المصرية نبديه هذه الضيقة في كثير من الظروف وفي أعمال الحياة العائلية كما نبديه في معاملات الحياة الاقتصادية وليس هنالك براهين اسطع ولا أدلة تنفع لتأييد ذلك من هذه البراهين التي لم تكن قط قريبة العهد . والتي نستنتجها من تسارع الاهالي الوطنيين المساعين التونسيين . من كل الطبقات . الى ايداع ابنائهم . بل وبناتهم ايضا . لمدارس المدن الافرنسية . قلت مدارس المدن ولم اقل مدارس الريف لانه بناء على شريطة تاريخية واقتصادية مطلومة كان اهالي الريف والصعيد اكثر بظناً من سكان المدن في الاقبال على التقدم والترقي . والفكرة المصرية لهذه الطبقة القريبة من الخاصة هي الفكرة التي لها السيطرة على التعليم العام في المدرسة الابتدائية وفي المدرسة العالية والتي يشتمل عليها التعليم الصناعي في مدرسة العمال وفي المصانع واخيرا في المظاهر لكافة الممتعة بكتابات العلوم والطب والحقوق في مدارسنا الجامعة . فهذا المساس بالفكر المصري وهذا التماثل مع نخبة ذوي الافكار الافرنسية يحل هذه الطبقة من التونسيين تغير في احوالهم الروحية بغير ما كانت نفوسهم عليه من الاحوال .

ان ذلك لن يقلب التونسيين خلقا جديدا كالا فان مزايا جنسهم وصفاته واستعداداته تبقى على حالها . ولكن الشخصية تتغير وتتجدد وتثبت وتلزم من

تنبه فيه رغبة الا-تزاده من معرفتنا ومن تشدد فيه الرعب في الاستزادة من فهم حقيقة ما نحن عليه ومن يتولد ونحو عنده الرجاء بان يصير الاهالى الوطنيون اكثر لياقة لكونهم تلامذة لمربيهم الافرنسيين ويصيرون بذلك تدريجاً اكثر لياقة لكونهم يصبحون معاونين لنا ومشاركين في الاعمال والاشغال وان يفتبروا ويعاملوا بهذه الصفة . ففي هذا الشعب التوسى الذى هو بطبيعته حساس وسريع التأثر - قد انمى الافرنسيون بعلمهم المربى له ، حباً لافرسة وولاء خالصاً اوحد حس النقد الذى يكون رأياً متيقظاً وبصيراً بتحقيق الامور واعقابها .

ولا . لافرسة وفكر خاص ، هاهما الصفتان المميزتان للطبقة الخاصة التوسية الجديدة . مهما كان نوع الغطاء الذى تغطى به رؤسها .

لا يوجد هنا عدم ارتباط فى الافكار ولا تناقض فى التعبير . ولكن بصورة اقل اختصاراً نقول اننا نرى محبين الافرنسيين المسالمين (بعضهم لبعض اولاداً بالعين - وهذا البعض او العدد القليل سيكون نخبة راقية فكرياً واحكاماً كلهم ذوو كفاءة لان يحبوا انحاء كبروا ما نأبىه) .

وفى هذا القسم من العمر . القسم المقابل لسراىنا وهى مئة وعمر اسنانا ، نستحق من الحب اكثر كلما زادت محافظتنا للحد والتقدير . فاولادنا هم اصدقائنا اكثر من كونهم اولادنا - - - - - فى هذه الحالة النفسية ماذا كان تأثير الاحكام الادارية التى قضت بالنفى او بالحبس على سبعة من الشبان التوسيين المسالمين الذين اتهموا بمساع فى سيد الجامعة الاسلامية ضد امنية الحماية الافرسية فالجامعة

الاسلامية او الاتحاد الاسلامى ليس بالجامعة الضامية او الاتحاد العناني .
 هذا هو الراى الذى يصرح به جميع الذين يعرفون قيمة هذه الالفاظ والذين
 يشعرون بمخطر الاوهام والخيالات التى تلقى بدون تروثامة ولنبر المطلبين .
 وان من الخطأ ان يوضع فى صف واحد من صفوف حوادث الحياة السياسية
 الدولية . الاتحاد الاسلامى والاتحاد الحرمانى . بل يكون أشد انطباقا
 واكثر على الحقائق التاريخية واكثر مناسبة للحذر والحكمة فى الادارة
 السياسية السوى بقدر امكان النفوذ فى اتحاد الاسلام والمسيحية .

— ولذلك يمكن اتحاد الآراء عند الكلام على الاسلام على وجود
 مسائل اسلامية موافقة للعقل كما يوجد مسائل انجيلية موافقة للعقل .

فاذا تكون الاعمال التى استدعت اهتمام هؤلاء التوسيع المنفيين .
 اذا نظرنا اليها بهذا النظر تكون اعمالهم مشابهة تماما لاعمال اولئك الافريسيين
 ليكانوليكيين الذين يطوعوا فى اثناء المعارك والمكافحات الاخيرة التى انتشرت برانها
 بين الساطة الزمنية والساطة الدينية . فى اثناء تشكيل الوحدة الايطالية .
 نحن يمكننا ان نختار عن هؤلاء المسلمين فى المعتقدات وقواعد
 الدين . وايضا لا يمكننا ان ننكر الحق الذى هو لهم فى هذه الحالة حق
 طبيعى وشخصى .

يقول بعض الناس لاقضاء الشك فى خلوص ذلك ان كثيرا من
 هؤلاء المسلمين احرار الفكر . او كما يقولون هنالك فى الاراضى
 الافريقية . محررون ، اى مطلقون من اغلال الدين
 نعم انهم يمكن ان يكونوا قد تحرروا ، وتخلوا من روابط الدين .

والكنهم لا يمكنهم ان يحجروا ويخلصوا من الروابط العائلية والروابط الاجتماعية فكيف يرفض لام مسلمة ولزوجة مسلمة ولاخت مسلمة وكيف يرفض لاب مسلم . ولاخ مسلم . ان يساعدوا ويمدون ذوى القربى اليهم من جهة الدين ؟ فن هو ذلك الكائناتى - ولو كان محررا ومتخلصا من اغلال الدين - الذى صنع غير ذلك ؟

انه يوجد هنا الهام لا بد من توضيحه . وقد يمكن ان يكون تنوير الرأى العام الفرنسى اقل سهولة واكثر صعوبة من تنوير الرأى الاسلامى . فهل فى الامر مسألة اتحاد عثماني ؟ وهل تكون حزب يرمى الى عرض ارجاع دولة سلطان استنبول الى ما كانت عليه واعادة انقراط التونسي اليها بصفة طائفة اسلامية او ولاية ؟

انه لا يوجد ذو فكر متغير بين اعضاء طبقة الخاصة التى ربنا عفوها وهذا افكارها - لا يشعر بان الوقت غير مناسب وانه ساء اختياره واختاره لذلك وان الذين تكون فى نفوسهم هذا الغرض وسعوا فى تخضير هذا العمل ، مجردون من الذكاء ومن الشعور العملى ومن الاخلاص لفرنسة والوجه انما سحطاً وغطاء قائمان على عدم معرفة مصالح القطر التونسى والمزاينة والدولة العثمانية . هذا هو قول معقول سمعناه فى عدة امكنة ونرى من اللازم ان ننبه هنا فلو كان من الممكن ان تونس والجزائر والمغرب الاقصى وطرابلس الغرب والقطر المصرى تكون باشكل مماثلة الاجزلة متساوية الاقسام متمثلة القطعات تكون اهلها مستطاع تكوينهم لجنسية تخضع للدولة العثمانية او تدمج فيها بصفة قسم متحد . مما لا يمكن الاعتقاد بامكان اتحاد الجامعة العثمانية .

ولكن لماذا يصلح هذا الفكر الصيق فكر اتساع الملك في وقت ترى الدولة العثمانية احزاءها نهباً مقبلاً .

ان تونس يجب ان تكون محمية ولكن بمن ؟ ابايطالية ؟ ولكن في هذه الحالة لا يكون بعد الترشع والطوفان والاحتلال الآتية من جهة الايطاليين ، غير السيطرة لا الاشراف والقيامه .

انهم يمدون البنا ببطاقة يريد مصورة فيها الراية الايطالية مرفوعة على منارة جامع في طرابلس الغرب ويقولون لنا انظروا ! ان الراية الافريقية لم ترق قط على جوامعنا . ان الايطالي لا يستولى على اراضيها فقط ، بل يستولى ، باسم رومة الكاثوليكية على ارواحنا الاسلامية .

ان مصالحتنا وامبالنا تدفع بنا نحو التي نحن لها شاكرون ايضا احترامها لمؤسساتنا ولتقديمها لنا مدنياتها .

وان هذا التصريح جعلت عليه في ظروف مختلفة من اناس لم يكن لهم ما يؤملونه لا يخففهم مكي لانني ليس لي طامح في الحصول على حكم ولا سلطة ولا دور . قابض كل اعتبار يعود على تعاقب التوسيع بالحجامة العثمانية وباقائه لا اعتبار للعائد على الحجامة الاسلامية الذي تكون له وجوه وصفات دينية الذي يمكن تغييره باسباب انسانية بسيطة ترى هذه الخاصة متقلة الفكر للغة في شأن ترقيا الذي يوصلها الى التقدم العصري .

ومن ذلك تنشأ ازمة روحية ولوانها مقتصرة على عدد قليل جدا لكنها لها اهمية نظرا لحد ذاتها ولصمة الناس المؤثرة عليهم .

فلاى شيء يصلح التعليم والتربية الافرنسية اذا لم ينفعنا بخيراتها
الثانية للذين ياتيان بها !

ليقول التونسيون اننا نحصل الآن على التعليم والتربية الافرنسيين
ونحصل على الشعور ببعض الواجبات كما نحصل على الشعور ببعض الحقوق ،
ويقولون ايضا ان منا من اعتبروا لانقين للمشاركة في الحياة
الاقتصادية السيت هذه مكانة قريبة من المشاركة في الحياة العمومية
اننا نطلب ان نحى من الاعتراف السياسى لحكومة يظهر انها تسمى في اتحاد
استبداد مناقض مع حقوق الدول الحاضرة المبذبة على القوانين الاستثنائية
وان كثيرا من الملاحظين النزهين بمكثهم ان يؤكدوا للحكومة
الافرنسية انها اذا راعت قواعد الانصاف ، تستطيع ان تؤمل من
الاهالى المسلمين الوطنيين التونسيين اتفاقهم معها وولاءهم ووفائهم لها
ويكون بناء على ذلك حل هذه الازمة بطريقة قانونية وسلمية
علامة على ابتداء دور جديد لاشتراك واتفاق واتحاد اكبر صليبية
واخمس وآمن (هذا لو كان هناك لزوم لذلك بين الحاميين والحاميين
بدون ان يكون فى ذلك ماس بسلطة افراصة وسيطرتهم على السلطة
الباى ، المالك مملكة تونس ،

ونفضلوا يا حناب الرميض المحمديين بحول التعبير عن عواطفهم الحقيقية
(غاستون فالراى)

